



ما بعد محاولة كردستان العراق التي تم إحباطها لتحقيق الاستقلال

تقرير الشرق الأوسط رقم 199 | 27 آذار/مارس 2019

ترجمة من الإنكليزية

Headquarters

International Crisis Group

Avenue Louise 149 • 1050 Brussels, Belgium

Tel: +32 2 502 90 38 • Fax: +32 2 502 50 38

brussels@crisisgroup.org

Preventing War. Shaping Peace.

جدول المحتويات

i	الملخص التنفيذي
1	I. مقدمة
4	II. سياسات مبهمة
4	أ. شؤون عائلية
6	ب. الحزبان الرئيسيان: توازن متغير
8	ج. مستقبل غير مؤكد للسياسات التعددية
11	III. العودة إلى بغداد
11	أ. حكومة إقليم كردستان والحكومة الجديدة في بغداد
13	ب. مساران منفصلان في الحوار مع بغداد
14	ج. إعادة السياسة إلى حلقة فاضلة
16	IV. الخلاصة
	الملاحق	
17	أ. خريطة العراق
18	ب. عن مجموعة الأزمات الدولية
19	ج. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات الدولية منذ عام 2016
21	د. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

الاستنتاجات الرئيسية

ما الجديد؟ أكدت الانتخابات التي أجريت في العام 2018 أن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ما يزالان القوتان المهيمنتان في الحياة السياسية للأكراد العراقيين. غير أن تبعات الاستفتاء الذي أجري على استقلال كردستان في العام 2018 قوّض التعاون بين الحزبين وبالتالي أضعف موقفهما التفاوضي في مواجهة بغداد.

ما أهمية ذلك؟ حسب الكيفية التي سيعيد فيها قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني التفاوض على علاقتهما، يمكن للإصلاحات التي طال أمد انتظارها في إقليم كردستان والمباحثات مع الحكومة المركزية في بغداد أن تتحركاً قداماً. من شأن تحقيق هذا التقدم أن يسمح للقيادة الأكراد بالحد من هشاشة الإقليم في وجه التهديدات الخارجية ومساعدته على التعافي من الضرر الذي لحق به بسبب الاستفتاء.

ما الذي ينبغي فعله؟ بدعم من الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ينبغي على الأمم المتحدة أن تغتتم الفرصة التي يوفرها تشكيل الحكومة في أربيل لتشجيع الإصلاحات المؤسساتية في إقليم كردستان والتوصل إلى تسوية مستدامة مع بغداد حول القضيتين الرئيسيتين العالقتين وهما تقاسم الإيرادات ووضع المناطق المتنازع عليها.

الملخص التنفيذي

رد الفعل الغاضب على الاستفتاء على استقلال كردستان في العام 2017 - الذي استعدت في أعقابها القوات العراقية معظم المناطق المتنازع عليها في البلاد - أجبر قيادة الحزبين الرئيسيين في كردستان العراق على التفكير في إعادة بناء علاقتهما والانخراط معاً في حوار مع بغداد حول الخلافات العالقة. تشكل هذه الخطوات ضرورة استراتيجية إذا كان لهدفين الحزبين، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، الدفع باتجاه تحقيق مصالح إقليم كردستان. إلا أن الخلافات بين الحزبين وداخل كل منهما، إضافة إلى التنافس على القيادة فيهما، تقوض أي تحرك في ذلك الاتجاه. كما أن رد الفعل على الاستفتاء سرّع تآكل العمليات الديمقراطية الداخلية في الحزبين والمؤسسات الحاكمة في الإقليم، بينما عزز قوة الحكم القائم على العائلة. إن أي محاولة للدفع بالمفاوضات بين أربيل وبغداد ينبغي أن تبدأ بتشجيع بناء شراكة بين الحزبين وإعادة إحياء الاندفاع نحو الإصلاحات السياسية في إقليم كردستان.

لقد كان العام 2017 كارثياً بالنسبة لكردستان العراق. كان الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني يأملان بمبادلة وقوفهما مع التحالف الغربي في المعركة التي شنت لإلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية بالحصول على الدعم الغربي للانديفاع نحو استقلال كردستان. غير أن الحزبين بددا أي ميزة كان يمكنهما الحصول عليها من الانتصار في الميدان على تنظيم الدولة الإسلامية في المبادرة التي قادها وأساء توقيتها الحزب الديمقراطي الكردستاني بإجراء الاستفتاء. لم يقتصر الأمر على فقدانها السيطرة على مساحات واسعة من المناطق المتنازع عليها وإثارة غضب كل القوى الإقليمية والدولية المهمة تقريباً باستثناء إسرائيل، بل إنهما عمقا الاستقطاب السياسي في إقليم كردستان وسط اتهامات متبادلة بالخيانة عندما أسدل الستار على رهان الاستفتاء.

في تشرين الأول/أكتوبر 2018، قدم رئيس الوزراء المعين عادل عبد المهدي، الرجل المعروف بصداقته للأكراد، فرصة لتسوية القضايا العالقة مثل المناطق المتنازع عليها وتقاسم الإيرادات. إلا أنه لا يمكن للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني أن يغتتماها إذا ظل حوارهما مع بغداد غير موحد. في الوقت الراهن، يبدو أنهما أكثر ميلاً لإعطاء الأولوية للاتفاقات الأحادية مع الشبكات السياسية - العسكرية الشيعية في بغداد، التي يمكن أن توفر مكاسب سريعة لكن هشّة.

الشراكة الاستراتيجية التي سادت سابقاً بين الحزبين، والتي بناها زعيمها مسعود بارزاني وجلال طالباني قبل أكثر من عقد من الزمن والتي شكلت قاعدة لاستقرار الإقليم منذ ذلك الحين، لم تتمكن من البقاء بعد اضطرابات العام 2017 ووفاة طالباني في العام نفسه. لقد تبين أن من الصعب إعادة إحياء الشراكة أو إيجاد أساس بديل صلب لمستقبل الإقليم. إن الانقسام الداخلي بين الأكراد يعقد العلاقات ليس فقط مع رئيس الوزراء العراقي بل أيضاً مع الرئيس الجديد برهم صالح، العضو في الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي عارض الحزب الديمقراطي الكردستاني تعيينه. تتمثل نقطة الضعف الرئيسية في كردستان العراق في حقيقة أنه، ومنذ سقوط نظام صدام حسين في العام 2003، فشلت حكومة إقليم كردستان في بناء مؤسسات من شأنها أن تضبط النظام السياسي للإقليم بشكل مستقل عن الحزبين المتمردين السابقين. اليوم، يتحرك الإقليم إلى الوراء؛ حيث إن مؤسساته وأحزابه السياسية مأزومة ورهينة لشبكة من الشخصيات الحزبية المرتبطة بالمصالح العائلية و/أو الرعاية والمحسوبية.

تبدأ المشكلة بالحزبين نفسيهما، وتآكل الإجراءات الديمقراطية الداخلية التي من شأنها ضمان تجدد واستقرار القيادة. لقد توقفت المجالس القيادية والمكاتب السياسية عن العمل بوصفها منصات تتشاور. بدلاً من ذلك، تسود المصالح الشخصية والعائلية في تقديم المرشحين للمناصب أو اتخاذ القرارات بشأن السياسات. إذا استمرت هذه النزعة فإنها ستزيد من قوة القادة الذين يعتقدون أنه يمكن لكردستان أن تنهض من أزمة ما بعد الاستفتاء من خلال الشبكات الحزبية والعائلية بدلاً من التعاون داخل الأحزاب وفيما بينها وعبر المؤسسات الخاضعة للمساءلة. كما يهدف المتشددون إلى استعادة ما فقدوه من سيطرة بعد الاستفتاء عبر اتفاقات تقودها الأحزاب مع الأحزاب الشيعية في بغداد بدلاً من الحوار، بشكل مشترك، مع حكومة عبد المهدي. إن مثل هذه الاتفاقات تقوي الأحزاب على حساب المؤسسات سواء في إقليم كردستان أو في بغداد، وبالتالي تقلص احتمالات تنفيذ حكومتي أربيل أو بغداد للتسويات التفاوضية حول القضايا العالقة.

في العام 2018، أعادت الانتخابات الوطنية والمحلية التأكيد على هيمنة الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في كردستان العراق، رغم أزمة الاستفتاء. لقد حقق الفوز بشكل أساسي بسبب ما يبدو من اغتراب المواطنين عن السياسة، وبالتالي تسليمهم بالسيطرة المشتركة للحزبين، في حين أن المعارضة منقسمة وتفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية. إلا أن الاستمرار في السياسة كالمعتاد لا يعد بآية حلول للأزمة السياسية العميقة في الإقليم. لقد طال أكثر مما ينبغي أمد انتظار الإصلاحات التي من شأنها إعادة تأسيس الآليات الرقابية، مثل الهيئات المستقلة والسلطة القضائية المستقلة لمراقبة السلطة التنفيذية.

إن المسار السياسي في كردستان العراق يعتمد على ما إذا كانت القوى الإصلاحية أو المتشددة داخل الحزبين القاندين هي التي ستسيطر، وفي الحزب الديمقراطي الكردستاني بشكل خاص بالنظر إلى هيمنته الكلية. وينطبق الأمر ذاته على مسار المحادثات مع بغداد. إذا تمكن إصلاحيو الحزب الديمقراطي الكردستاني من تجاوز الولاءات الحزبية والعائلية والائتلاف حول قضية مشتركة مع نظرائهم في الاتحاد الوطني الكردستاني، يمكنهم معاً الدفع نحو إجراء تغييرات مؤسسية في حكومة إقليم كردستان وفتح الطريق أمام مفاوضات مع بغداد حول جملة من القضايا العالقة. لكن إذا فرض العناصر المناهضون للإصلاح أنفسهم في الحزب الديمقراطي الكردستاني، قد يحاول الحزب أن يروي تعطشه الواضح للهيمنة في إقليم كردستان، كما تبين في مثال الاندفاع نحو الاستفتاء. بالمقابل، فإن هذا التحرك سيعزز قوة المتشددين في الاتحاد الوطني الكردستاني.

ينبغي على الشركاء الدوليين الذين استثمروا كثيراً في إقليم كردستان في المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية أن يشعروا بالقلق من تراجع قوة الحكم الديمقراطي ومؤسساته في الإقليم بعد هزيمة التنظيم الجهادي. لمنع مثل هذا النكوص، ينبغي عليهم تشجيع إعادة إحياء الآليات الرقابية التي من شأنها أن تمكن المواطنين الأكراد من مساءلة قادتهم.

وينبغي على الولايات المتحدة، التي يعتمد نفوذها في العراق بدرجة كبيرة على التعاون السلس بين الأكراد سواء في أربيل أو في بغداد، أن تشعر بالقلق على نحو خاص حيال هذه المسألة. وينبغي أن تشعر بالقلق نفسه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الملتزمة بالهدف الاستراتيجي المتمثل بتعزيز قوة نظام ديمقراطي متوازن وخاضع للمساءلة في العراق. كما ستكون بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بحاجة للتعاون بين الأكراد وهي تحضر نفسها للوساطة في النقاشات بين أربيل وبغداد حول المناطق المتنازع عليها وتقاسم الإيرادات.

يمكن لهذه المؤسسات أن تساعد إقليم كردستان في التغلب على انقساماته الداخلية، والمحافظة على آليات المساءلة حيال سكان باتوا يشعرون بشكل متزايد بالتهميش، وبعث الحياة في العناصر الإصلاحية الأقدر والأكثر استعداداً على التفاوض مع السلطات المركزية في بغداد. بهذه الطريقة، ستتاح الفرصة للانتماء الجرح الذي أحدثه الاستفتاء على الاستقلال ولتعافي وانبعاث الجسد السياسي الكردي من جديد.

أربيل/بروكسل، 27 آذار/مارس 2019

ما بعد محاولة كردستان العراق التي تم إحباطها لتحقيق الاستقلال

I. مقدمة

بالكاد انقضى أسبوعان بعد الاستفتاء على الاستقلال الكردي في 25 أيلول/سبتمبر 2017، عندما اندفع الجيش العراقي بمساعدة قوات رديفة إلى كركوك في تحرك مفاجئ.¹ لم يستول الجيش فقط على المدينة وحقولها النفطية، بل على معظم "المناطق المتنازع عليها" المجاورة لها – وهي مناطق يقطنها خليط سكاني بمحاذاة إقليم كردستان – من قوات الحزبين الكرديين الرئيسيين اللذين كانا قد سيطرا على هذه المناطق منذ وصول تنظيم الدولة الإسلامية في حزيران/يونيو 2014.² علاوة على ذلك، صوت مجلس النواب في بغداد على تخفيض حصة الإقليم في الموازنة الوطنية من 17 إلى 12%.³

حرم هذان التطوران الإقليم المضطرب اقتصادياً في الأساس من المصادر الرئيسية لدخله.⁴ تعرض القادة الأكراد لانتقادات حادة؛ حيث كانوا قد رفعوا التوقعات الشعبية بإجراء الاستفتاء، فقط ليفشلوا في تحقيق أي من وعودهم. وقد شكلت خسارة كركوك وثرواتها النفطية، التي رأى كثيرون في السيطرة عليها – وما زالوا يرون – الوسيلة الرئيسية للحصول على الاستقلال، ضربة قوية. بدا وكأن الحزبين الرئيسيين كانا قد تخليا عن المكاسب التي حققها منذ العام 1991، عندما انتزع الإقليم حريته من نظام صدام حسين.⁵

في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، أعلن مسعود بارزاني، البطل الرئيسي للاستفتاء، تنحيه عن منصبه كرئيس لإقليم كردستان. بعد سنة من ذلك التاريخ أعلن:

ربما لم يكن توقيت الاستفتاء مثالياً، لكن كان من حقنا أن نعبر عن إرادتنا. كانت خسارتنا أقل مما لو كنا خسرن إرادتنا وتصميمنا. ... بإجرائنا الاستفتاء، أثبتنا أن المبادئ والحقوق الدولية، مثل الحق في تقرير المصير هي مجرد كلام فارغ لا أساس له في الواقع. الآن بتنا نفهم أن علينا أن نقف مع أنفسنا وأن نكون أقوىاء بمفردنا.⁶

¹ في 25 أيلول/سبتمبر 2017، أجرت حكومة إقليم كردستان استفتاء على إقامة دولة كردية. أحدثت المناورة أثراً عكسياً وتركت أربيل معزولة تماماً. حكومة بغداد، وكذلك تركيا وإيران المجاورتين، فرضت عقوبات شملت إغلاق مطاري أربيل والسليمانية، اللذان يشكلان خط حياة الأكراد إلى العالم الخارجي. الحكومة الأميركية، التي كانت قد خذرت حكومة إقليم كردستان من المضي قدماً بإجراء الاستفتاء، وقفت على الحياد بينما كان حلفاؤها الأكراد العراقيون يتلقون العقوبات. انظر إحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 155، **النفط والحدود: كيفية تسوية الأزمة الكردية في العراق**، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2017؛ و Joost Hiltermann and Maria Fantappie, "Twilight of the Kurds", *Foreign Policy*, 16 January 2018.

² خسر الحزبان الكرديان جميع حقول النفط في المناطق المتنازع عليها، باستثناء واحد هو قرية خورمالا في حقل كركوك، الذي يقع في الجزء المتنازع عليه من محافظة أربيل. رغم استعادة بغداد لحقول نفط كركوك، فإنها تبقى معتمدة على خط النفط الذي يمر بكردستان العراق لتصدير نفط الشمال إلى البحر المتوسط. انظر تقرير مجموعة الأزمات رقم 194، **إعادة إحياء وساطة الأمم المتحدة بشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها في العراق**، 14 كانون الأول/ديسمبر 2018.

³ النواب الأكراد قاطعوا الجلسة. أتى قرار المجلس بعد أربع سنوات من النزاع بين بغداد وأربيل على عقود النفط وتقاسم الإيرادات. في آذار/مارس 2014، خفضت بغداد حصة إقليم كردستان في الموازنة الاتحادية بسبب نزاعها مع أربيل حول قيام الأخيرة ببيع النفط بشكل مستقل. انخفاض أسعار النفط في أواسط العام 2014 والحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية عمقا الأزمة. واستمر النزاع حتى بعد توصل الطرفين إلى اتفاق تقاسم الإيرادات في كانون الأول/ديسمبر 2014، والذي ستنفذ بموجبه بغداد حصة إقليم كردستان في الموازنة الاتحادية مقابل قيام حكومة إقليم كردستان ببيع نفطها من خلال شركة النفط الوطنية العراقية. انظر "Official KRG Response to Statements Made by Prime Minister of Iraq, Haider al-Abadi", 17 February 2017.

⁴ تدعي حكومة إقليم كردستان أنها تحتاج 772 مليون دولار لدفع رواتب 1.4 مليون موظف في قطاعها العام. بعد خسارة كركوك، انخفضت عائدات حكومة إقليم كردستان من 565,5 مليون دولار إلى 337,4 مليون، وترتبت على الحكومة إعلان تخفيض إضافي بمعدل 33% على رواتب العاملين في القطاع العام إضافة إلى الإجراءات التنشيفية التي اتخذتها في العام 2016 والتي قلصت، في بعض الحالات، رواتب موظفي القطاع العام بنسبة 40%. انظر "KRG releases details of reform measures to be sent to parliament", *Rudaw*, 12 December 2017.

⁵ انظر Joost Hiltermann, "The Kurds are Right Back Where They Started", *The Atlantic*, 31 October 2017.

⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صلاح الدين، 5 أيلول/سبتمبر 2018.

رغم التحدي الظاهري الذي عبر عنه بارزاني، فإن رد الفعل على الاستفتاء، الذي أتى في أعقاب أربع سنوات من الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، أجبر القادة الأكراد على تبني مقاربة أكثر براغماتية في سياساتهم المحلية والإقليمية.

استقالة مسعود بارزاني عززت مكانة رئيس وزراء الإقليم، ابن أخيه نيجيرفان بارزاني. رئيس الوزراء المعروف أنه عارض إجراء الاستفتاء بهدوء تواصل مع الأحزاب في الداخل والخارج لإصلاح العلاقات المتوترة معها.⁷ كما استمر في متابعة برنامجه للإصلاح الاقتصادي والعودة إلى دفع رواتب موظفي القطاع العام في وقتها.⁸ دبلوماسي غربي في أربيل اختصر الوضع على الشكل الآتي: "اعتقدنا أن كردستان العراق ستنتهي. لكن خلال شهرين، كان نيجيرفان قد استُقبل في إيران، وتركيا والسعودية، وكانت كردستان قد وضعت نفسها مرة أخرى على الخريطة".⁹

إلا أن هذا التحول إلى البراغمة لم يعمر طويلاً؛ حيث عادت الشخصيات المتشددة التي كانت قد شجعت الاستفتاء، خصوصاً في الحزب الديمقراطي الكردستاني، إلى فرض نفسها بعد فوز الحزبين الكرديين الرئيسيين في الانتخابات في غياب معارضة قابلة للحياة. شكلت الانتخابات البرلمانية العراقية التي أُجريت في 18 أيار/مايو 2018، وانتخابات البرلمان الكردي في 30 أيلول/سبتمبر 2018، انبعثاً للحزب الديمقراطي الكردستاني، وإلى درجة أقل، الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية. في كلا الانتخابين، فاز الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بأكبر عدد من الأصوات في الإقليم، ولو أن ذلك حدث وسط اتهامات بالتزوير.¹⁰ الحزب الديمقراطي الكردستاني، بشكل خاص، رأى تأكيداً لهيمنتته في إقليم كردستان في الانتخابات العامة، وبرز بوصفه فائزاً دون منازع في الانتخابات المحلية.¹¹ منح هذا النصر حق قيادة عملية تشكيل الحكومة في الإقليم.

في 3 كانون الأول/ديسمبر 2018، رشح الحزب الديمقراطي الكردستاني نيجيرفان بارزاني لخلافة عمه رئيساً للإقليم، ومسور بارزاني ابن مسعود بارزاني، لمنصب رئيس الوزراء. (كلا المرشحين ينتظران التصويت في البرلمان الكردي على تشكيل الحكومة). يشكل ترشيح الأخير رسالة تفيد بعودة الفصائل المتشددة في الحزب بقيادة مسور، الذي كان مسؤولاً عن الجهاز الأمني في الإقليم. يمكن المجادلة بأن رئاسة الوزراء باتت أكثر كفاءة من الرئاسة الآن بالنظر إلى أن مسعود بارزاني لم يعد يشغل المنصب وباتت "القوة التي تقف وراء العرش" كزعيم للحزب الديمقراطي الكردستاني.¹² الاتحاد الوطني الكردستاني، بدوره، استعاد مكانته كقوة أكبر حزب في الإقليم (المكانة التي كان قد فقدتها لصالح حركة

⁷ خفف نيجيرفان بارزاني من الخطاب التحريضي ضد الحكومة المركزية، ودشن محادثات مع رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي وزار أنقرة وطهران. إلا أن المحادثات فشلت في رفع جميع العقوبات، التي ظلت مفروضة باستثناء الحصار المفروض على مطاري أربيل والسليمانية، الذي كانت الحكومة العراقية قد رفعتة في آذار/مارس 2018 بعد أن عادت أربيل إلى الانخراط في حوار مع بغداد.

⁸ اقتصاد كردستان العراق اقتصاد ريعي، حيث يتولد 85% من إيراداته من صادرات النفط وينفق 70% من موازنته على رواتب القطاع العام. في العام 2016، أطلقت حكومة إقليم كردستان، بدعم من البنك الدولي، "خارطة طريق للإصلاح الاقتصادي". انظر World Bank Group, "Reforming the Economy for Shared Prosperity and Protecting the Vulnerable", 30 May 2016. شملت رزمة الإصلاحات هذه نظام توفير للرواتب خفض رواتب موظفي القطاع العام (بنحو 30%). في نيسان/أبريل 2018، تمكنت حكومة إقليم كردستان من دفع رواتب القطاع العام في وقتها للمرة الأولى منذ أربع سنوات. وتمكنت من فعل ذلك بفضل رزمة إصلاحات العام 2016، وتقديم بغداد لـ 216 مليون دولار بالإضافة إلى 21 مليون دولار منحتها إياها الولايات المتحدة لمعالجة أزمة الرواتب. انظر "Iraq sends money to pay Kurdish salaries for the first time since 2014", Reuters, 19 March 2018 "Kurdistan to pay salaries on time for a second time in a row", Rudaw, 3 May 2018.

⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 3 أيلول/سبتمبر 2018.

¹⁰ أكدت الانتخابات البرلمانية العراقية مكانة الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بوصفهما أكبر حزبين كرديين في بغداد، حيث حصل على 26 و18 مقعداً على التوالي من أصل 329 في مجلس النواب. في كركوك، فاز الاتحاد الوطني الكردستاني حتى في المناطق غير الكردية التي لم يكن قد حصل فيها على حصة كبيرة من الأصوات في الماضي. بيان مجموعة الأزمات، "الانتخابات البرلمانية المختلف على نتائجها في كركوك"، 24 أيار/مايو 2018. ولم تحدث إعادة عد الأصوات بشكل رسمي أثراً كبيراً على النتائج. بينما استمرت الاتهامات دون هوادة. انظر "Recount shows Iraq's Sadr retains election victory, no major change", Reuters, 10 August 2018.

¹¹ للمزيد حول استطلاعات الرأي حول الأخير، انظر Maria Fantappie, "Iraqi Kurdistan's Regional Elections Test a Brittle Status Quo", Crisis Group Commentary, 28 September 2018.

¹² انظر "KDP nominates Nechirvan and Masrour Barzani for Iraqi Kurdistan's top posts", Reuters, 3 December 2018. يذكر أن مسور سيستمر في السيطرة على جهاز الأمن والمخابرات في الإقليم، لكن الكثير يعتمد على الصلاحيات التي سيمنحها الدستور وقانون الرئاسة للرئيس القادم.

غوران الإصلاحية في انتخابات العام (2013) وعزز مكانته في بغداد، فحصل على رئاسة العراق،
لمرشحه برهم صالح.¹³

أتاح اختيار عادل عبد المهدي، الرجل المعروف بصداقته للأكراد، رئيساً للوزراء، وتنامي الانقسامات
الشيعية الداخلية، فرصاً للحزبين الكرديين لاستعادة بعض النفوذ السياسي في بغداد الذي كانا قد خسراه في
أعقاب الاستفتاء.¹⁴ إلا أن هذا الاحتمال يعتمد بدرجة كبيرة على قدرتهما على تحقيق توازن مستقر للقوى
في إقليم كردستان يترجم إلى شراكة فعالة في العاصمة العراقية.

¹³ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في الإقليم أصدرت النتائج النهائية في 20 تشرين الأول/أكتوبر. فاز الحزب
الوطني الكردستاني بـ 45 مقعداً، تلاه الاتحاد الوطني الكردستاني بـ 21 مقعداً. "KDP comes first in Iraqi Kurdistan
elections – commission", Reuters, 21 October 2018.

¹⁴ في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر 2018، توصلت بغداد وأربيل إلى اتفاق لتصدير النفط/تقاسم الإيرادات يسمح لبغداد بتصدير
النفط عبر خط الأنابيب الكردي إلى تركيا مقابل أن تدفع بغداد لإقليم كردستان حصته من الموازنة الاتحادية. انظر "Kirkuk
exports resume in political test run", *Iraq Oil Report*, 16 November 2018.

II. سياسات مبهمة

في أعقاب حرب الخليج في العام 1991، سمحت مظلة الحماية الأميركية للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بتعزيز سيطرتهم في إقليم كردستان، حيث وضعا الأساس لإدارة حكم ذاتي – حكومة إقليم كردستان – في مناطق نفوذ كل منهما.¹⁵ بعد سقوط نظام صدام حسين، توصل الحزبان إلى شراكة استراتيجية في العام 2007 وفرت لهما حصصاً متساوية في الحكم وفي تخصيص الموارد؛ وكان هدفهما المعلن تعزيز الحكم الذاتي للإقليم وبناء إدارة موحدة وجهاز أمني. إلا أن إحكام الحزبين قبضتيهما على مؤسسات الإقليم منع أحزاباً أخرى من الظهور كبديل فعالة للحزب الديمقراطي الكردستاني/الاتحاد الوطني الكردستاني، وشجع ظهور مستويات عليا من الفساد وأغرق النظام السياسي للإقليم في أزمة حالما تداعت الشراكة الاستراتيجية في العام 2017. كان توازن القوى بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني متوتراً أصلاً عندما اندفع تنظيم الدولة الإسلامية إلى الموصل والمناطق المحيطة بها في العام 2014، ما شكل تهديداً للإقليم. الدعم الدولي الذي تدفق في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية عطل هذا التوازن أكثر؛ حيث مكّن مجموعات من الشخصيات الحزبية تمتلك السلاح والمال وقوض الإجراءات الديمقراطية الداخلية في الأحزاب.¹⁶

أ. شؤون عائلية

وضع الاستفتاء على الاستقلال وما تبعه نهاية لفصل في التاريخ الكردي تمثل في تحويل حكومة إقليم كردستان للإقليم إلى ديمقراطية برلمانية فعالة ذات مكانة فيدرالية موحدة داخل العراق. بدلاً من ذلك، وقع الحزبان الرئيسيان تدريجياً رهينة لشبكات تتكون عادة من أفراد الأسرة الواحدة. توقفت المؤسسات الحزبية مثل المجالس القيادية والمكاتب السياسية عن القيام بوظائفها المحددة، ولم تعد المؤتمرات الحزبية منصات للتشاور واتخاذ القرارات. بدلاً من ذلك، أصبحت العلاقات العائلية العملة الأقوى في السياسات الكردية، وحلت الاتفاقات الشخصية غير الرسمية محل الآليات الرسمية في اتخاذ القرار.¹⁷

منذ بدأ إقليم كردستان العراق تنظيم نفسه على أنه إقليم يتمتع بالحكم الذاتي بعد الانتفاضة الشعبية ضد نظام صدام في العام 1991، كان أفراد نفس العائلة يلعبون تقليدياً أدوراً مهمة داخل الأحزاب السياسية وكذلك في مؤسسات حكومة إقليم كردستان.¹⁸ كانت هذه المؤسسات تكتسب القوة عندما كانت الشبكات تعبر الحدود الحزبية أو العائلية، بحيث يصبح هناك تعاون بين شخصيات تتبع نفس المقاربات حيال السياسات أو لها نفس المصالح. على سبيل المثال، منذ العام 2014، عمل رئيس الوزراء نيجيرفان بارزاني، ورغم كونه من عائلة بارزاني ونائباً لقائد الحزب الديمقراطي الكردستاني تحت قيادة عمه، عمل بتعاون وثيق مع قياد طالباني، ابن الزعيم التاريخي للاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني ونائب رئيس وزراء الإقليم، فشكلا قوة موازية للعناصر المتشددة في كلا الحزبين، الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، بما في ذلك في عائلة بارزاني.

الاستفتاء على الاستقلال أبرز بوضوح أكبر الحدود الفاصلة بين "الإصلاحيين"، الذين تتجاوز علاقاتهم العائلة والحزب، و"المتشددين"، الذين عززوا نفوذهم في السياسات العائلية والحزبية. معظم الإصلاحيين عارضوا الاستفتاء (رغم أنهم صوتوا في النهاية لصالح الاستقلال) ليس لأنهم كانوا، أو أنهم الآن ضد الاستقلال الكردي بل لأنهم رأوا في فرضه خطأ ليس في وقته، تسبب به اعتماد مسعود بارزاني المفرط

¹⁵ في أعقاب أول انتخابات برلمانية في الإقليم الكردي، في أيار/مايو 1992، أسس الحزب الوطني الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني حكومة إقليم كردستان، لكنهما احتفظا بالسلطة الحقيقية لنفسيهما، بدعم من قوات أمن كل منهما. وسع الحزب الديمقراطي الكردستاني انتشاره في سائر أنحاء محافظتي أربيل ودهوك، وهي قاعدته القديمة لأسباب ثقافية ولغوية، في حين كان معقل الاتحاد الوطني الكردستاني هو السليمانية. لكن بعد الغزو الأميركي في العام 2003، توسع إلى محافظة كركوك، خارج إقليم كردستان في المناطق المتنازع عليها. انظر Denise Natali, *The Kurdish Quasi-State: Development and Dependency in Post-Gulf War Iraq* (Syracuse, 2010).

¹⁶ تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 158، تسليح أكراد العراق: محاربة تنظيم الدولة واستدراج الصراع، 15 أيار/مايو 2015، الجزء الثاني.

¹⁷ انظر Cale Salih and Maria Fantappie, "Kurdish Nationalism at an Impasse", *The Century Foundation*, 4 February 2019.

¹⁸ ابن شقيق مسعود بارزاني، نيجيرفان، رئيس المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني وحالياً رئيس وزراء الإقليم. ابن مسعود، مسرور، عضو في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني ويرأس حالياً المجلس الأمني في الإقليم. عضو في الحزب الديمقراطي الكردستاني، في نقاشه للسياسات العائلية للاتحاد الوطني الكردستاني، قال: "كوسرت رسول [نائب زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني] يتصرف بشكل مشابه، فيضع أحد أبنائه، درباس، في الحكومة كوزير للإسكان والإعمار وابن آخر في قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 3 أيلول/سبتمبر 2018.

على مستشاريه الأجانب وكبار كوادر الحزب المتشددين.¹⁹ بالمقابل، دعم المتشددون بقناعة كاملة قرار إجراء الاستفتاء. وبينما كانت قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني مهمشة سياسياً فإنها انقسمت أيضاً بين دعاة الاستفتاء ومنقديه.²⁰

حتى لو تمكن الإصلاحيون من قيادة الإقليم للخروج من أزمة ما بعد الاستفتاء، فإن السياسات القائمة على العلاقات العائلية عادت للظهور بصفتها الأساس الأقوى للاستمرارية. عاد الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى الانتعاش، واثقاً بأن هيكليات صنع القرار ذات الأساس العائلي فيه ستحافظ على وحدة الحزب وتعوّض هشاشة المؤسسات الحاكمة في الإقليم، التي أضعفها الحزب نفسه باتباع نفس المقاربة. داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني، تعمل السياسات ذات الأساس العائلي على تحقيق التوازن وتخفيف حدة التنافس السياسي بين مسرور ونيجيرفان بارزاني، وكلاهما وريثان محتملان لمسعود.²¹ رغم تحي مسعود بارزاني عن الرئاسة، فإنه عاد للظهور بشكل أكثر قوة، حيث ما يزال زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، والمرجع الأساسي في عقد الصفقات السياسية داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني وخارجه. على حد تعبير مسؤول في حكومة إقليم كردستان من الحزب الديمقراطي الكردستاني: "الجميع اعتقدوا أن بارزاني سيضعف بعد الاستفتاء. بدلاً من ذلك، خرج أقوى من أي وقت مضى. جميع الأشخاص المهمين في كردستان يأتون إلى القصر الرئاسي، رغم حقيقة أنه لم يعد رئيساً".²² أحد أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني قال:

عملية صنع القرار في الحزب الديمقراطي الكردستاني تتولاها حلقة صغيرة من أعضاء الحزب المخضرمين – وليس بالضرورة من العائلة نفسها – بشكل رئيسي [كبار القادة] مسعود بارزاني، فاضل ميراني ونوزاد علي. لكن العلاقات العائلية هي التي تسمح لمسعود بالمحافظة على هيكليات الحزب سليمة وإدارة التنافسات الداخلية فيه.²³

الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي انفصل عن الحزب الديمقراطي الكردستاني في العام 1975 احتجاجاً على سياسات الحزب العائلية/القبيلية، بات يعمل طبقاً لنفس المبدأ. منذ مرض مؤسسه جلال طالباني في العام 2013، والحزب يمزقه التنافس بين وريثه وقادة الحزب الذين يقاومون الخضوع والتبعية لسلالة طالباني. أحد أعضاء الاتحاد الوطني الكردستاني قال: "أولئك الذين مضى على وجودهم في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني أربعين عاماً يجدون صعوبة في قبول استيلاء أطفال عائلة طالباني على الحزب".²⁴ ونتيجة لهذه الانقسامات، فقد ظهرت النزاعات بين الطالبانيين والعائلات القوية الأخرى وداخل عائلة طالباني نفسها.²⁵ في أعقاب الانتخابات المحلية الكردية في أيلول/سبتمبر 2018، تحرك

¹⁹ انظر Joost Hiltermann, "The Kurds are right back where they started", *The Atlantic*, 31 October 2017.

²⁰ محلل كردي روى ما يلي: "لقد أحدث الاستفتاء أثر تقيمي. في كل حزب، كان بعض الأشخاص مع الاستفتاء وآخرون ضده. في الحزب الديمقراطي الكردستاني، كان نيجيرفان بارزاني والمكتب السياسي ضده، في حين أن مسرور بارزاني وهوشيار زيباري [وكلاهما عضوان في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني] كانا يدعمانه. في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، كانت هيريو طالباني [زوجة جلال طالباني] ضد الاستفتاء، في حين أن ملا بختيار ونجم الدين كريم كانا معه". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل 4 أيلول/سبتمبر 2018.

²¹ أحد أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني قال: "في هذا البلد [كردستان] هناك عائلة واحدة: البرزانيون. بالنسبة لمسعود، لا شيء أكثر أهمية من المحافظة على وحدة العائلة. في لحظة انقسامية، يريد تجنب الانقسامات بأي ثمن. إنه يستثمر في نيجيرفان ومسرور بالتساوي، فيجعل الأول مسؤولاً عن الحكم والثاني عن الأمن. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 4 أيلول/سبتمبر 2018. أحد كوادر الاتحاد الوطني الكردستاني تنبأ بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني سيعاني من انقسامات داخلية أعمق: "الحزب الديمقراطي الكردستاني الآن ثلاثة رؤوس: مسرور، ومسعود ونيجيرفان. الآن وقد أصبح مسرور رئيساً للوزراء ونيجيرفان رئيساً، فإن كلاً منهما سيعتبر نفسه مسؤولاً عن علاقات الإقليم مع أنقرة، وطهران وبغداد، وستبدأ الخلافات بالظهور، وبشكل أكبر عندما يغادر مسعود المشهد". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 4 شباط/فبراير 2019.

²² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، صلاح الدين، 5 أيلول/سبتمبر 2018.

²³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 4 أيلول/سبتمبر 2018.

²⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 3 أيلول/سبتمبر 2018، "الأطفال" هم الجيل الشاب في عائلة طالباني، وهم الآن في الأربعينيات من العمر، مثل ابني جلال طالباني قياد [نائب رئيس الوزراء] وبافل [الذي يتوقع البعض أن يصبح الأمين العام القادم للاتحاد الوطني الكردستاني]، وابن شقيق طالباني لاهور، مدير زانباري، جهاز المخابرات في الاتحاد الوطني الكردستاني. عضو رفيع المستوى في الاتحاد الوطني الكردستاني قال: "ننتظر صعود سلم الحزب منذ ثلاثة عقود. الآن جاء دورنا!" مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، آذار/مارس 2017.

²⁵ طبقاً للنظام الداخلي للاتحاد الوطني الكردستاني، ينبغي أن يعقد الحزب مؤتمراً كل أربع سنوات، لكنه لم يعقد أي مؤتمر منذ العام 2010. الطالبانيون يتنافسون على الهيمنة في الاتحاد الوطني الكردستاني مع عائلة كوسرت رسول، الذي أصبح نائب الأمين العام للحزب بعد وفاة طالباني. عائلة طالباني نفسها منقسمة بين فصيل مقرب من أرملة جلال طالباني هيريو وابنها بافل، وفصيل مقرب من لاهور. منذ وفاة جلال طالباني في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2017، لم يتمكن مجلس قيادة الحزب من اختيار أمين عام جديد.

الحزب الديمقراطي الكردستاني لتوسيع نفوذه على حساب الاتحاد الوطني الكردستاني عبر تغذية الصراعات العائلية الداخلية التي يقف فيها الطالبانيون ضد عائلة زعيم تاريخي آخر للاتحاد الوطني الكردستاني هو كوسرت رسول علي.²⁶ أحدثت محاولة الحزب الديمقراطي الكردستاني أثراً عكسياً، حيث تمكن الطالبانيون من استعادة وحدة الحزب من خلال صفقة داخل العائلة أعادت برهم صالح (المنشق عن الاتحاد الوطني الكردستاني والذي كان سابقاً مقرباً من رسول) وذلك بتقديم اسمه بوصفه مرشح الأكراد للرئاسة العراقية.²⁷

حتى غوران وهي الحركة التي انشقت عن الحزب الوطني الكردستاني على خلفية موقفها من الرعاية والمحسوبية ذات الأساس العائلي التي تميز بنية الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني على حد سواء، تشهد نقاشاً مماثلاً، حيث استولى ابنا مؤسسها، نوشيروان مصطفى أمين، الذي توفي في العام 2017، على إدارة الشؤون المالية للتنظيم.²⁸

ب. الحزبان الرئيسيان: توازن متغير

لقد قوضت عوامل داخلية وخارجية - طموح الحزب الديمقراطي الكردستاني بالهيمنة في إقليم كردستان، وأزمة خلافة طالباني في الاتحاد الوطني الكردستاني والحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية - توازن القوى بين الحزب الوطني الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، ما سرع في تردي الوضع في إقليم كردستان. في أعقاب الأداء الكارثي للاتحاد الوطني الكردستاني في الانتخابات المحلية التي جرت في العام 2013، شكل الحزب الديمقراطي الكردستاني حكومة بالمشاركة مع غوران. وللمرة الأولى، اختار التحالف مع مجموعة غير الاتحاد الوطني الكردستاني، على أمل توسيع نفوذه في سائر أنحاء الإقليم من خلال زيادة الانقسام بين الاتحاد الوطني الكردستاني وغوران في السليمانية.

في المحصلة أفضى هذا التحرك إلى تهديد استقرار الإقليم؛ فقد أدى إلى تصلب موقف غوران ضد المؤسسات، فرغم وجوده في الحكومة افتقر الحزب إلى القوة الحقيقية داخل مؤسسات حكومة إقليم كردستان لمواجهة الثقة التي يتمتع بها الحزب الديمقراطي الكردستاني، ودفع الاتحاد الوطني الكردستاني إلى توثيق علاقاته بإيران.²⁹ في أواخر العام 2015، توقف البرلمان الكردي عن الانعقاد في أعقاب نزاع بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وغوران (الذي كان يحتفظ بمنصب رئيس البرلمان) حول تمديد رئاسة مسعود بارزاني. بحلول نهاية العام 2017، كان رئيس الوزراء نيجيرفان بارزاني يحكم بدون برلمان فعال، ودون رئيس وبحكومة فقدت ستة وزراء (أربعة لغوران واثنان لحزب كوما لا الإسلامي).³⁰ في الفترة التي أعقبت الاستفتاء مباشرة، منع طموح الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى احتكار قيادة الإقليم ومقاومة الاتحاد الوطني الكردستاني لذلك، منعت الحزبين من التوصل إلى توازن جديد للقوى. إلا أن أزمة

²⁶ أحد المتعاطفين مع الحزب الديمقراطي الكردستاني قال: "كوسرت رسول هو أمل الحزب الديمقراطي الكردستاني داخل الاتحاد الوطني الكردستاني، وذلك يشكل تهديداً لهيمنة الطالبانيين على الحزب. بعد تحقيق نتائج جيدة في انتخابات أيلول/سبتمبر، أتوقع أن يحاول الحزب الديمقراطي الكردستاني استغلال طموح كوسرت رسول لمواجهة هيمنة الطالبانيين داخل الاتحاد الوطني الكردستاني، وتعزيز علاقة الحزب الديمقراطي الكردستاني مع ذلك الفرع من الاتحاد الوطني الكردستاني وإعطائهم مناصب رئيسية داخل الحكومة الجديدة". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

²⁷ كان ترشيح شخص من معسكر طالباني لمنصب الرئيس العراقي، مثل لطيف رشيد، زوج شهناز إبراهيم (شقيقة هيرو طالباني)، سيغير توازن الحزب لصالح الطالبانيين ويستعدي كوسرت رسول، ما يمكن أن يدفعه إلى الاقتراب أكثر من الحزب الديمقراطي الكردستاني. جاء ترشيح برهم صالح للرئاسة (بعد تركه للاتحاد الوطني الكردستاني في العام 2017 لتأسيس حزبه الخاص) لحماية وحدة الاتحاد الوطني الكردستاني من التنافسات العائلية وكذلك من طموحات الحزب الديمقراطي الكردستاني. طبقاً لأحد كوادر الاتحاد الوطني الكردستاني، فإن تحالفاً بين الكوادر الحزبية الأصغر سناً يمكن أن يجسر الانقسامات العائلية ويستعيد الوحدة: "علينا أن نعيد توحيد الحزب بين الكوادر الشابة - الجيل الجديد من الطالبانيين (باقل، وقياد ولاهور) وأبناء كوسرت. ويمكن لعودة برهم إلى الحزب أن تجسر الانقسامات بين الطالبانيين والكوسراويين ومنع الحزب الديمقراطي الكردستاني من ممارسة لعبة 'فرق تسد' معنا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 4 شباط/فبراير 2019.

²⁸ أحد مؤيدي غوران السابقين قال: "غوران تتداعى. هناك فصيلان: أحدهما يدعم أبناء نيشروان كقادة للحزب ومسؤولين عن مصادر دخله [مثل وسائل الإعلام والمجلات التجارية]، في حين يعارض الآخر هذا على أنه يتناقض مع كل ما كان يدعو إليه الحزب". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 4 أيلول/سبتمبر 2018.

²⁹ في الانتخابات المحلية التي أجريت في أيلول/سبتمبر 2013، جاءت غوران في المرتبة الثانية، حيث حصلت على 24% من الأصوات مقابل 17% للاتحاد الوطني الكردستاني. وفي حين حصلت على حقايب رئيسية (خصوصاً المالية وشؤون البشمركة) في الحكومة الجديدة، فإنها فشلت في فرض السيطرة العملياتية على المؤسسات التي كانت مليئة بالموظفين الإداريين والطواقم الأمنية التي تدين بالولاء للحزب الديمقراطي الكردستاني أو الاتحاد الوطني الكردستاني. انظر تقرير مجموعة الأزمات، تسليح أكراد العراق، ص. 6.

³⁰ غلق النشاط البرلماني منذ تشرين الأول/أكتوبر 2015، عندما سحب غوران وزراءه الأربعة (شؤون البشمركة، والاستثمارات والتجارة، والمالية والشؤون الدينية). في أيلول/سبتمبر 2016، سحب حزب كوما لا الإسلامي وزيريته (الزراعة والبيئة) بالمقابل.

ما بعد الاستفتاء أوجدت تلاقياً في المصالح بين شخصيات قيادية في الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، شجعها على التعاون من أجل الاحتفاظ بالسلطة. في أعقاب الانتخابات المحلية التي أجريت في أيلول/سبتمبر 2018، أشارت شخصيات قيادية في كلا الحزبين إلى "الحاجة إلى التوحد" عبر التوصل إلى شراكة متجددة. عضو في الحزب الديمقراطي الكردستاني قال قبل الانتخابات:

بعد الانتخابات، نخطط لإعادة الاستثمار في إدارة مشتركة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. ليس لدى الحزب الديمقراطي الكردستاني بديل أفضل من الاتحاد الوطني الكردستاني، والعكس صحيح. أتوقع أن أحزاباً تركت الحكومة مثل غوران ستكون مثلهمة أيضاً للانضمام والحصول على مناصب وزارية.³¹

لكن لا يمكن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء بسهولة. لقد تغير الكثير منذ أوج الشراكة الاستراتيجية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. لقد تشظى الحزبان داخلياً وأصبحا أكثر اعتماداً على القوى المجاورة، إيران وتركيا بوجه خاص في حين أن وفاة طالباني أزلت إحدى دعائم الشراكة. قد يتفق أعضاء كلا الحزبين على أن الشراكة الجديدة أمر لا مفر منه إذا أراد الحزبان الاستمرار في الهيمنة على السياسة الكردية واحتواء الانقسام، لكنهما أبعداً ما يكونان عن الاتفاق على شكل التوازن الذي يمكن لترتيب جديد محتمل أن يتوصل إليه. للفصائل المتشددة في الحزب الديمقراطي الكردستاني، بوجه خاص، طموحات خاصة بها؛ بالنسبة إليها، فإن نظاماً سياسياً يهيمن عليه حزب واحد سيكون أكثر فعالية واستقراراً من نظام تتنافس فيه عدة أحزاب سياسية ومراكز لصنع القرار.³²

لا يمكن لدعوات "التوحد" أن تخفي حقيقة أن العلاقة بين الحزبين غير متوازنة. في المفاوضات الراهنة على تشكيل حكومة جديدة في الإقليم، يبدو أن الحزب الديمقراطي الكردستاني يريد إشراك الاتحاد الوطني الكردستاني مرة أخرى. في المنظور الاستراتيجي للحزب الديمقراطي الكردستاني، قد تكون هذه المناورة منطقية؛ حيث لا يمكن تجاوز الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يمتلك مؤسسات حكم خاصة به بسهولة. في الوقت نفسه، فهو أضعف سياسياً من أن يتمكن من تحدي هيمنة الحزب الديمقراطي الكردستاني بشكل فعال.³³

في 4 آذار/مارس وبعد ستة أشهر من المفاوضات على تشكيل الحكومة، توصل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني إلى اتفاق قد يساعد في تسوية النزاع حول المناصب الوزارية. إلا أنه لا يشكل اتفاقاً استراتيجياً جديداً من شأنه أن يلزم الحزبين برؤية مشتركة حيال حكم إقليم كردستان والعلاقات الخارجية. بهذا المعنى، يبدو أن الاتفاق هو حصيلة لقدرة الحزب الديمقراطي الكردستاني على

³¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 4 أيلول/سبتمبر 2018. أحد كوادر الاتحاد الوطني الكردستاني قال: "نحن [الحزب الديمقراطي الكردستاني - الاتحاد الوطني الكردستاني] بحاجة للتوصل إلى اتفاق آخر لتطبيع العلاقات مع بغداد، وأنقرة، وطهران والأحزاب الكردية الأخرى". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 4 شباط/فبراير 2019.

³² أحد الكوادر رفيعة المستوى في الحزب الديمقراطي الكردستاني: قال "جماعة الاتحاد الوطني الكردستاني غير قادرين على الاجتماع في غرفة واحدة حتى. كلما حاول [الحزب الديمقراطي الكردستاني] تنظيم اجتماع معهم، يترتب علينا دعوة ممثل عن كل فصل. وحده رجل قوي مثل مسرور يمكن أن يخرج الإقليم من الأزمة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 18 كانون الثاني/يناير 2019. كادر من الاتحاد الوطني الكردستاني رد على ذلك قائلاً: "لقد سلم طالباني كردستان للبرزانيين. كان بوسع مسعود بارزاني أن يصبح زعيماً لكل الأكراد، لكنه كان يخدم مصالح حزبه فقط. فشل، وهو يفشل من جديد - يتمكن ابنه [مسرور] الذي يسعى لتحقيق نفس الرؤية المرتكزة على الحزب". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 4 شباط/فبراير 2019.

³³ بعد الانتخابات، عرض الحزب الديمقراطي الكردستاني التحالف مع أحزاب أصغر في السليمانية، مثل غوران وكومالا، لضمان أنه حتى وهو يحتفظ بالاتحاد الوطني الكردستاني كشریک، فإن هذا الأخير يظل ضعيفاً سياسياً. أما الاتحاد الوطني الكردستاني فقد دعا بدلاً من ذلك لإعادة إدماج الأحزاب الأصغر في السليمانية تحت مظلة. في مقابلة تلفزيونية، قال بافل طالباني: "غوران جزء من الاتحاد الوطني الكردستاني وينبغي أن يعود إليه". انظر "Bafel Talabani rules out another intra-Kurdish conflict", Al Jazeera English, 23 October 2018. ارتدت ألعاب الحزب الديمقراطي الكردستاني في اتباع سياسة فرق تسد في السليمانية عليه. حاولوا أولاً تقسيمها [الاتحاد الوطني الكردستاني] والآن يحاولون تمكين غوران كبديل عنا. إلا أن هذا أشبه بالاعتقاد بأن الاتحاد الإسلامي الكردستاني [حزب إسلامي] يمكن أن يجل محل الحزب الديمقراطي الكردستاني كحزب مهيمن في أربيل أو دهوك. هذا ببساطة مستحيل". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 20 كانون الثاني/يناير 2019. ويستمر الصراع بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على تشكيل الحكومة، حيث يسرع الحزب الديمقراطي الكردستاني عملية التصويت على رئيس البرلمان من أجل الضغط على الاتحاد الوطني الكردستاني كي يوافق على حكومة مشكلة بشروط الحزب الديمقراطي الكردستاني. في 18 شباط/فبراير، جمع الحزب الديمقراطي الكردستاني أغلبية في البرلمان لصالح عضوه فالأ فريد رئيسة للبرلمان، وهو منصب يرغب الاتحاد الوطني الكردستاني بإعطائه لأحد مرشحيه. قاطع الاتحاد الوطني الكردستاني الجلسة وأعلن أعضاء مجلس النواب عن الحزب الديمقراطي الكردستاني أن فريد ستحتفظ برئاسة المجلس بشكل "موقت"، إلى أن يوافق الاتحاد الوطني الكردستاني على تشكيل الحكومة. انظر "KDP's Vala Fareed elected KRG parliament speaker, closes session", Rudaw, 18 February 2019.

استخدام ميزته الاستراتيجية بعد انتخابات أيلول/سبتمبر 2018، ولا يساعد في إعادة بناء الوحدة الكردية أو القوى الكردية مقابل بغداد.³⁴

لموازنة موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني، بدأت شخصيات متشددة داخل الاتحاد الوطني الكردستاني أصلاً بالاعتماد على الدور الذي أعيد تنشيطه للحزب في بغداد – عبر رئاسة برهم صالح التي كسيوها حديثاً – والتي ازدادت أهميتها الآن وقد أجبر إقليم كردستان العراق مرة أخرى على التصالح مع الحكومة المركزية. بالمقابل ونظراً لعدم استعداد الحزب الديمقراطي الكردستاني الاعتماد على الاتحاد الوطني الكردستاني بينما ينخرط الأخير مع بغداد، فإنه يحاول التوصل إلى صفقات أحادية حول قضايا عالقة مع قوى سياسية شيعية قوية تعتمد عليها الحكومة في بقائها. باختصار، تمارس الأحزاب الكردية العراقية سياسة 'حدث من قبل'؛ حيث تلجأ إلى تحالفات تكتيكية مع بغداد للحصول على ميزة في التنافسات المحلية، وبغداد؛ رغم كونها مقسمة، فإنها تبقى الأكراد منقسمين.³⁵

ج. مستقبل غير مؤكد للسياسات التعددية

بدلاً من إزاحة الشخصيات التي أوقعت كردستان العراق في أزمة وجودية، يبدو أن انعدام الاستقرار في مرحلة ما بعد الاستفتاء عزز قوتها بالنظر إلى أنها اضطلعت بدور منقذ الأمة الكردية – على حساب المؤسسات الديمقراطية اسماً في الإقليم. منذ العام 2005، أجرى كردستان العراق انتخابات برلمانية أربع مرات (في 2005، 2009، 2013 و2018). ورأى تبني سياسات تعددية، حيث تتحدى أحزاب المعارضة الاحتكار المزدوج للحزب الوطني الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وفي بعض الأحيان تشارك في الحكومة، كما شهد مجتمعاً مدنياً نابضاً بالحياة وتعبئة شعبية ضد تردي الخدمات وغيرها من مظاهر سوء الإدارة.³⁶ التهديد الوجودي الذي شكله وصول تنظيم الدولة الإسلامية إلى شمال العراق في العام 2014 ورد الفعل على الاستفتاء أوقف أي عملية ديمقراطية كانت موجودة من قبل، حيث صوّر قادة الأحزاب أنفسهم حماة لكردستان ضد التهديدات الخارجية، ما سمح لهم بإسكات المعارضة بشكل أكثر فعالية.³⁷

في الوقت نفسه، فإن الادعاءات بالفساد بشكل عام وفي الانتخابات المحلية بشكل خاص عمقت انعدام الثقة الشعبية بعملية سياسية كانت قد فقدت مصداقيتها أصلاً بسبب الفساد المزمن على المستويات العليا. في أيار/مايو 2018، أشعر النجاح المذهل للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في الانتخابات البرلمانية العراقية وسط شكوك بالتزوير، كثيرين بالمزيد من الإحباط حيال المشاركة في العملية السياسية. شاب كردي في الخامسة والعشرين من عمره قال في مرحلة الاستعداد للانتخابات المحلية: "لماذا اقترح؟ في دهوك، حتى الأموات اقترحوا [خلال الانتخابات العامة]. لا يقولون لك، 'الدينا قهوة وشاي؛ اختر أنت!!'. إنهم يقولون: 'الدينا قهوة فقط!'.³⁸

³⁴ لقد كشف الحزبان عن محتوى الصفقة، طبقاً لمسؤول في الاتحاد الوطني الكردستاني تابع المفاوضات على نحو وثيق، فإن فصل كوسرت رسول في الاتحاد الوطني الكردستاني سيحصل على مناصب مهمة في الحكومة القادمة مقابل أن يترك للحزب الديمقراطي الكردستاني السيطرة على مناصب تنفيذية رئيسية. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 7 آذار/مارس 2019. محلل كردي وأحد منتقدي الاتفاق قال: "هذا ليس اتفاقاً على كيفية إصلاح الحكم بل صفقة حول من يحصل على ماذا". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 7 آذار/مارس 2019.

³⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 4 شباط/فبراير 2019.

³⁶ الحشد الذي قاده الشباب في آذار/مارس 2011 كان المثال الأكثر أهمية. انظر Maria Fantappie, "Iraq: in the country's north, a youth-led Kurdish spring blooms", *The Los Angeles Times*, 4 May 2011.

³⁷ للمزيد حول قمع المتظاهرين والصحفيين، انظر Human Rights Watch, "Kurdistan Region of Iraq: Protesters Beaten, Journalist Detained", 15 April 2018. في 29 كانون الثاني/يناير 2019، ذكرت لجنة حماية الصحفيين أن قوات الأمن الكردية احتجزت شيروان أمين شيرواني، وهو صحفي كردي مستقل ينتقد الحزب الديمقراطي الكردستاني وتركيا وعلاقتها المتبادلة. انظر Committee to Protect Journalists, "Journalist Detained for Weeks in Iraqi Kurdistan, Accused of Anti-State Acts", 21 February 2019. الناشط في المجتمع المدني غادر كردستان فرعاً من الوضع السياسي قال: "قبل عشر سنوات فقط، كنا نحتج بأعداد كبيرة على حكم الأحزاب، أما اليوم، فإن الناس إما غادروا كردستان أو انضموا إلى أحد هذه الأحزاب". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 9 آذار/مارس.

³⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 4 أيلول/سبتمبر 2018. ثمة ادعاءات على نطاق واسع بحدوث تزوير، بما في ذلك تسجيل الأموات للاقتراع. انظر "Kurdistan expected to purge more than 100k names from voter rolls", *Rudaw*, 1 January 2018. في حين شهدت الانتخابات العامة في أيار/مايو 2018 إقبالاً متدنياً على المشاركة في إقليم كردستان وفي سائر أنحاء العراق أيضاً، فإن الانتخابات المحلية في أيلول/سبتمبر 2018 سجلت معدلاً قياسياً في تدني المشاركة في إقليم كردستان (58% مقارنة بـ 75% وسطياً منذ العام 1991). انظر "KRG elections: why such a low turnout?", *Rudaw*, 3 October 2018.

تشير التطورات منذ إجراء الانتخابات إلى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني يبذلان جهوداً متضافرة لإحكام السيطرة على برلمان الإقليم والهيئات المستقلة، وإفراغها من أدوارها الرقابية وتحويلها إلى مؤسسات تصوغ القرارات التي يتم اتخاذها من قبل قادة الأحزاب.³⁹ قد يستمر وجود المعارضة في الإقليم، لكنها معارضة أبعد ما تكون عن أن تشكل رقابة على السلطة وسيكون دورها بشكل رئيسي استيعاب غضب الشارع من الطبقة السياسية.⁴⁰ أحد المؤشرات على هذه النزعة هو أن المرشحين الذين انتخبوا حديثاً أصغر سناً لكنهم رغم ذلك يشكلون امتداداً لشبكات الرعاية والمحسوبية الحزبية/العائلية، وبالتالي فإنهم غير قادرين على ممارسة دور رقابي على أولئك الذين رشحوهم.⁴¹ لقد بدأ بعض الناس في أربيل في استخدام تعبير "البرلمان الكرتوني" لوصف الجمعية الوطنية لكردستان العراق.⁴²

إذا استمرت هذه النزعة، يمكن أن تتوقف الانتخابات عن كونها مجالاً حقيقياً للمشاركة السياسية والتجديد السياسي. قد تعتمد النتائج على قدرة الأحزاب على استمالة وقمع المكونات التي تمثلها، والتوسط في النزاعات الداخلية أو التلاعب بالهيئات الانتخابية المستقلة لفبركة النتائج الانتخابية. يبدو متشددو الحزب الديمقراطي الكردستاني واثقين من أنه، وبعد النجاح الذي حققه الحزب في الانتخابات المحلية، فإنه قد يعتمد على دوره القيادي في الحكومة الجديدة وعلى هيمنته في البرلمان لصياغة الإطار المؤسساتي للإقليم بشروطه (على سبيل المثال)، من خلال الموافقة على مسودة الدستور.⁴³ قد تنطوي اللامسات النهائية على إضعاف دور المؤسسات الرقابية وتقييد الحريات المدنية (وسائل الإعلام والمبادرات السياسية المستقلة المقدمة من المجتمع المدني)، التي يعتبر المتشددون أنها أثرت سلباً على استقرار الإقليم من خلال إتاحة المجال لمعارضة تتحدى القيادة وتعطل نظام الحزبين.⁴⁴ لقد ركز كلا الحزبين – والحزب الديمقراطي الكردستاني بوجه خاص، جهودهما على الحصول على حصة أكبر من الموازنة الاتحادية، التي ستمكن حكومة إقليم كردستان من تخفيف حدة الاستياء من خلال إنهاء إجراءات التقشف واستئناف دفع رواتب موظفي القطاع العام. من شأن مثل تلك الخطوات أن تعزز نزعة منتشرة أصلاً في أوساط شرائح واسعة من المجتمع الكردي العراقي (خصوصاً في القطاع العام الكبير) بقبول الوضع الراهن، أي إعطاء قيمة للأمن الاقتصادي أكثر من الحريات الديمقراطية.⁴⁵

³⁹ طوال عام 2018، زاد الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني من تعيين مرشحي حزبيهما في الهيئات الأكثر حساسية (مفوضية النزاهة، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء، والمفوضية المستقلة لحقوق الإنسان)، إضافة إلى أعلى سلطة قضائية في البلاد، المجلس القضائي. في حزيران/يونيو 2018، استقال عشرة من قضاة المجلس القضائي (معظمهم بضغط من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) وتم استبدالهم بقضاة عيّنهم الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بالترتيب المعتاد 50/50. في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، استقال لطيف شيخ مصطفى، أحد قضاة المجلس القضائي احتجاجاً ووصف نفوذ الأحزاب في الجهاز القضائي بأنه "أسوأ من أي وقت مضى". انظر "Senior judge resigns as a member of Kurdistan region's Judicial Council", NRT TV, 10 November 2018.

⁴⁰ دبلوماسي غربي في أربيل قال: "إن شاسوار عبد الواحد [قائد حركة الجيل الجديد] أفضل معارضة يمكن أن يتمناها الحزب الديمقراطي الكردستاني، سيشارك في الانتخابات وسيحصل على أصوات أولئك الذين كانوا سيرمون الحجارة على سيارات زعماء الحزب الديمقراطي الكردستاني". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 4 أيلول/سبتمبر 2018.

⁴¹ على سبيل المثال، فإن النائب الأول لرئيس البرلمان، أمين هورامي، كان أحد الكوادر الأكثر شباباً وعضواً في قبيلة هورامي، التي ترتبط بعلاقات أعمال قوية مع آل بارزاني.

⁴² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محلل كردي، أربيل، 4 أيلول/سبتمبر 2018. المسؤول في حكومة إقليم كردستان قال: "يترتب على البرلمان فقط إصدار التشريعات التي تكون أصلاً قد طبخت نصف طبخة من قبل الأحزاب". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 4 أيلول/سبتمبر 2018. لن يكون هذا الترتيب مختلفاً عما يحدث في أي ديمقراطية برلمانية أخرى لولا حقيقة أن الشبكات العائلية وشبكات المحسوبية تهيمن على الأحزاب السياسية وعمليات صنع القرار فيها، كما وصفنا أعلاه.

⁴³ تأتي الموافقة من خلال استفتاء على مسودة دستور الإقليم وقانون الرئاسة على رأس قائمة الأولويات. الدستور يحدد أدوار ومسؤوليات أعلى سلطات الإقليم، وكذلك العلاقات بين السلطات التنفيذية، والقضائية والتشريعية. وافق البرلمان على المسودة بأغلبية واضحة في العام 2009 لكنه لم يطلب بعد من السكان المصادقة عليها في استفتاء.

⁴⁴ يرى أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني في حزبهم الحزب الوحيد الذي ظل قوياً في عاصفة ما بعد الاستفتاء. على سبيل المثال، مسؤول في حكومة إقليم كردستان وفي الحزب الديمقراطي الكردستاني قال: "كثيرون في الحزب يعتقدون أن هذا ليس الوقت المناسب كي تهتم كردستان بالديمقراطية، وأن المعارضة السياسية لعبت دوراً سلبياً عندما كانت السفينة تغرق، تركها غوران وآخرون. الجميع كان مستعداً لحضور جنازة الحزب الديمقراطي الكردستاني. لولا الحزب لما كان هناك حكومة إقليم كردستان اليوم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 4 أيلول/سبتمبر 2018.

⁴⁵ في مطلع آذار/مارس، وبعد شهر من إصدار البرلمان العراقي لقانون موازنة العام 2019، التزمت حكومة إقليم كردستان بإلغاء الإجراءات التقشفية ودفع كامل الرواتب لموظفي القطاع العام (70% من القوى العاملة في الإقليم) لشهر آذار. انظر Salih and "Baghdad hikes monthly payments to Kurdistan", *Iraq Oil Report*, 14 March 2019. أيضاً، "Kurdish Nationalism at an Impasse", op. cit.

إن استمرار الدور الرقابي للمؤسسات سيكون محورياً في تمكين الشخصيات الحزبية في المعسكر الإصلاحي من المحافظة على سلطتها في الحكومة الجديدة، والتركيز على إقامة شراكة جديدة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني للدفع بالإصلاحات في الإقليم وصياغة استراتيجية مشتركة للانخراط في حوار مع بغداد. لكن إذا سادت المجموعة المعارضة التي تزدهر على الحكم القائم على العائلة، فإن تردّي الإقليم من المرجح أن يستمر. يخاطر كردستان العراق بخسارة ما حققه تدريجياً منذ العام 1991: نظام سياسي يسمح على الأقل بدرجة من التمثيل السياسي الحقيقي، وإجماع حزبي داخلي، ورفاهية اقتصادية نسبية وسلام اجتماعي.

III. العودة إلى بغداد

للأكراد تاريخ طويل من العلاقات المضطربة مع الحكومات المركزية العراقية، بما في ذلك حلقات متكررة من التمرد وقمع التمرد وصلت إلى أوجها في تدمير القرى على نطاق واسع وقتل جماعي من قبل نظام صدام حسين في أواخر ثمانينيات القرن العشرين. وفر إسقاط النظام ووصول أحزاب المعارضة التي كان الأكراد قد التقوا معها في قضية مشتركة قبل العام 2003 وهداً بحدوث تحسن كبير. لكن ذلك الوعد تحقق جزئياً فقط. لقد أحبط الأكراد من تعطل عمل الحكومة في بغداد، وكذلك من عدم تحقيق التقدم حول القضايا ذات الأهمية الأكبر بالنسبة لهم، وهي وضع المناطق المتنازع عليها وتقاسم عائدات النفط.⁴⁶

أجبر رد الفعل على الاستفتاء القادة الأكراد على إحداث تغيير في علاقاتهم مع بغداد. طالما ظلت أربيل مسيطرة على المناطق المتنازع عليها وعلى نفط كركوك وظل بوسعها الاعتماد على دعم أعضاء آخرين في التحالف الذي كان يحارب تنظيم الدولة الإسلامية، فإن العمل أحاديّ بدأ خياراً قابلاً للحياة. لقد تحول هذا التوازن في القوى لصالح بغداد. والمفارقة أن ذلك، إضافة إلى التغييرات السياسية الحاصلة في بغداد والتي تصب نسبياً في مصلحة الأكراد، وفرّ فرصة؛ فللمرة الأولى منذ سقوط النظام، قد تتوافق تطلعات الأكراد مع منظور حكومة مركزية أكثر استعداداً من سابقتها لمناقشة تسوية حول المناطق المتنازع عليها، وكركوك بشكل خاص. من أجل الانخراط في حوار فعال مع بغداد، سيترتب على الأكراد تجاوز نزاعاتهم الداخلية. كما أن توحدهم سيساعد في تجنب جرهم إلى التنافس المتنامي في العراق بين الولايات المتحدة وإيران.

أ. حكومة إقليم كردستان والحكومة الجديدة في بغداد

منذ أواخر العام 2017، بدأ الحزبان الكرديان الرئيسيان الانخراط بحذر مع شركائهم السياسيين السابقين في بغداد. هذا التقارب الوليد يعكس عقداً من العداء المتنامي، الذي وصل إلى أوجه في مبادرة الاستفتاء. منذ عام 2007 فصاعداً، تبنى القادة في بغداد وأربيل خطاباً وسياسات صدامية حول المناطق المتنازع عليها، وتقاسم عائدات النفط وعقوده.⁴⁷ انسحبت الأحزاب الكردية تدريجياً من الحوار مع بغداد وركزت على تطوير إقليمها دون مساعدة خارجية. في حين كانت الأحزاب في الماضي ترسل كبار مسؤوليها للخدمة في حكومة بغداد، بمن فيهم جلال طالباني بوصفه رئيساً، فإنها باتت ترسل شخصيات أدنى مستوى، لحماية مصالح الإقليم ليس عبر صياغة السياسات بل للمحافظة على وضعها الراهن بانتظار أوقات أفضل.⁴⁸

أقنعت الصدمة المزدوجة المتمثلة في فقدان السيطرة على المناطق المتنازع عليها وتقليص حصتهم في الموازنة الاتحادية القادة الأكراد بإعادة النظر بعلاقاتهم ببغداد. حتى أكثر الدعاة حماسة لاستقلال الأكراد في الحزب الديمقراطي الكردستاني جددوا جهودهم كي يستعيد الحزب الديمقراطي الكردستاني المناصب رفيعة المستوى في بغداد المخصصة تقليدياً للمرشحين الأكراد (الرئيس، ونائب رئيس البرلمان وآخرين). مسؤول في الحزب الديمقراطي الكردستاني وصف المقاربة الجديدة حيال بغداد على النحو الآتي:

⁴⁶ كان الحزب الديمقراطي الكردستاني على عدااء طويل مع عدة وزراء في الحكومة السابقة في بغداد، خصوصاً رئيس الوزراء حيدر العبادي. أحد كوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني قال: "خلال حكم [رئيس الوزراء الأسبق] المالكي، كان العبادي رئيس اللجنة البرلمانية التي أوقفت تحويل حصة كردستان من الموازنة. في تشرين الأول/أكتوبر 2017، قرر إرسال الدبابات إلى كركوك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 3 أيلول/سبتمبر 2018.

⁴⁷ انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 88، العراق والأكراد: اضطراب على خط التماس، 8 تموز/يوليو 2009؛ وتقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 103، العراق والأكراد: مواجهة مخاوف الانسحاب، 28 آذار/مارس 2011.

⁴⁸ مسؤول في حكومة إقليم كردستان وصف مسار علاقات كردستان العراق مع بغداد كما يلي: "بالنظر إلى أن الأكراد كانوا جزءاً من المعارضة ضد صدام، فإن الجميع كان يسلم بمشاركتنا في نظام الحكم في بغداد في حقبة ما بعد العام 2003. عندما أصبح نوري المالكي رئيساً للوزراء في العام 2006، انتقلت الأمور إلى مرحلة مختلفة. قام بصرف عدد من الأكراد الذين كانوا في مناصب رفيعة في بغداد. وبمرور الوقت، فقدنا الاهتمام ببغداد، مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 4 أيلول/سبتمبر 2018. مسؤول كردي عمل في وزارة الخارجية (التي كان فيها وزير كردي بين عامي 2003 و2014) منذ العام 2005 قال: "حتى عندما كان هناك كردي مسؤول عن الوزارة، لم يعمل بشكل استراتيجي بما يكفي بحيث يعين أكراداً كمدرء عامين. الآن، وعلى عكس الأحزاب الشيعية، ليس لدينا أكراد في المناصب الإدارية الرفيعة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 21 كانون الثاني/يناير 2019.

ما تزال فكرة الاستقلال موجودة لكننا نريد الآن أن نكون في بغداد بكامل قوتنا. هناك على طاولة المفاوضات تنفيذ المادة 140 [حول المناطق المتنازع عليها] وتقسيم العائدات وتمويل البشمركة [قوات الدفاع عن كردستان العراق]، إضافة إلى قضايا أخرى.⁴⁹

وكما أن تشكيل الحكومة في بغداد أبرز تجدد اهتمام الحزب الديمقراطي الكردستاني بالاستثمار في العاصمة العراقية، فإن التنافس بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني قوض قدرة الأكراد على استعادة قوتهم السياسية، التي كانت قد حققت مزايا جوهرية في الماضي: درجة أكبر من الاستقلال، و17% من الموازنة الاتحادية والقدرة على توقيع عقود النفط بشكل مستقل. في تشرين الأول/أكتوبر 2018، اختلف الحزبان حول من سيرشحان لرئاسة العراق، وهو منصب كان مخصصاً للأكراد منذ العام 2005.⁵⁰ رغم أن انتخابات أيلول/سبتمبر 2018 تركت الحزب الديمقراطي الكردستاني في موقع قيادي في إقليم كردستان، فإن الاتحاد الوطني الكردستاني نجح في إيصال مرشح، برهم صالح، في وجه معارضة قوية من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني.⁵¹ ما تزال العلاقات تتسم بالمرارة. أحد كوادر الاتحاد الوطني الكردستاني قال:

منذ خسر الحزب الديمقراطي الكردستاني محاولته للحصول على الرئاسة، وهو يجعل الأمور أكثر صعوبة ولا يبدي تعاوناً معنا في بغداد. لكنهم لا يستطيعون تحقيق أي شيء في بغداد أو في كركوك بدوننا، والعكس صحيح أيضاً، فنحن لا نستطيع تحقيق شيء بدونهم.⁵²

رغم دورها الفخري بشكل رئيسي، فإن الرئاسة تمتلك صلاحيات يمكن أن تحولها إلى أصول استراتيجية في أيدي الأكراد – لكن فقط إذا تجاوز الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني عداوتهما.⁵³

⁴⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 4 أيلول/سبتمبر 2018. المادة 140 من الدستور العراقي تدعو إلى إجراء استفتاء في كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها بموجب المادة 58 من قانون الإدارة المؤقتة، الدستور العراقي المؤقت لعام 2004. المادة 58 من قانون الإدارة المؤقتة والمادة 140 من الدستور كلاهما تشير إلى "المناطق المتنازع عليها"، لكن أياً منهما لا تحدها ولا تسميها بدقة، باستثناء كركوك (رغم أن من غير الواضح ما إذا كانت الوثائق تشير إلى المدينة أو المحافظة).

⁵⁰ تم تفصيل تقسيم العمل هذا في الاتفاق الاستراتيجي بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في العام 2006 والذي نص على أن يركز الحزب الديمقراطي الكردستاني على الإقليم، وأن يترك للاتحاد الوطني الكردستاني المسؤولية عن التمثيل الأقل شأنًا في بغداد. الفترة التي تلت الاستفتاء شهدت تغييراً جذرياً في نمط العمل هذا، حيث بات الحزب الديمقراطي الكردستاني يرغب في أن يكون له مساهمة رئيسية في بغداد. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في المكتب السياسي في الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، أربيل، أيلول/سبتمبر 2018.

⁵¹ في 2 تشرين الأول/أكتوبر، صوتت الكتل السياسية الشيعية المقربة من إيران لصالح برهم صالح، مرشح الاتحاد الوطني الكردستاني للرئاسة، ضد مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني فؤاد حسين. عزا صالح فوزه إلى تجاهل أعضاء البرلمان العراقي عفوياً لتعليمات رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي التي وجهت بشكل رئيسي لأعضاء مجلس النواب من كتلة الفتح الشيعية المدعومة من إيران للتصويت لصالح فؤاد حسين. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع الرئيس العراقي برهم صالح، بغداد، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2018. بدلاً من ذلك، يعزو بعض المحللين تصويت الأحزاب الشيعية في النهاية لصالح إلى تغير في مشاعر الإيرانيين والمالكي، الذين ألقوا دعمهم وراء صالح عندما وجدوا أن حسين لن يستطيع الحصول على أغلبية برلمانية. إضافة إلى أنه، وبعد نتائج الانتخابات المحلية التي جاء فيها الاتحاد الوطني الكردستاني خلف الحزب الديمقراطي الكردستاني، اختارت إيران دعم مرشح الاتحاد الوطني الكردستاني من أجل المحافظة على دوره في بغداد كقوة موازنة لهيمنة الحزب الديمقراطي الكردستاني في الإقليم الكردي. كما أن الولايات المتحدة فضلت ترشيح صالح، بسبب علاقاته القديمة مع واشنطن بصفته ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني هناك وعندما كان نائباً لرئيس الوزراء العراقي بين عامي 2006 و2009. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، بغداد، تشرين الأول/أكتوبر 2019. باختصار، فإن صالح أصبح تسوية مقبولة لكل من إيران والولايات المتحدة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محلل عراقي، بغداد، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2018. في الجولة الأخيرة من التصويت، حصل برهم صالح على 219 صوتاً مقابل 22 لفؤاد حسين بعد أن انسحب نواب الحزب الديمقراطي الكردستاني من الجلسة احتجاجاً. كان الحزب الديمقراطي الكردستاني قد جادل بأن الكتلة الأكبر في برلمان الإقليم [أي الحزب الديمقراطي الكردستاني نفسه] لها الحق في تسمية المرشح الكردي للرئاسة العراقية، ما يجعل ترشيح صالح لاغياً إجرائياً. في 25 تشرين الأول/أكتوبر، أصبح فؤاد حسين وزيراً لمالية العراق.

⁵² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 4 شباط/فبراير 2019. في أواسط كانون الثاني/يناير، عندما كان مجلس النواب يناقش قانون الموازنة، قال أحد نواب الحزب الديمقراطي الكردستاني في لجنة المالية في البرلمان إنه كان قد تلقى تعليمات من قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بعدم حضور المشاورات التي استضافها برهم صالح. قال: "أجد أن لهذه التعليمات أثر عكسي، حيث إن لكلا الحزبين الكرديين مصلحة في تمرير قانون الموازنة. الآن وقد أصبح برهم رئيساً، ينبغي على الحزب الديمقراطي الكردستاني أن يتكيف مع ذلك وأن يستخدم موقعه لمصلحة الأكراد". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 22 كانون الثاني/يناير 2019. عضو في الاتحاد الوطني الكردستاني مقرب من الرئيس بدأ أقل تصالحية: "الرئيس ليس بحاجة للحزب الديمقراطي الكردستاني. سيكون قادراً على أداء دوره بشكل جيد حتى دون مباركتهم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 22 كانون الثاني/يناير 2019.

⁵³ المادة 73 من الدستور العراقي تنص على أن من صلاحيات الرئيس، بين أمور أخرى: إصدار عفو خاص عن أولئك المحكومين بجرائم؛ والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والمصادقة على القوانين التي يسنها البرلمان؛ وإصدار المراسيم الرئاسية؛ وأداء واجبات القائد الأعلى للقوات المسلحة لأغراض تشريفية ومراسمية. إن المصادقة على القوانين وإصدار

ب. مساران منفصلان في الحوار مع بغداد

للقيادة الأكراد مصلحة في نجاح الحكومة الجديدة في بغداد، بالنظر إلى أنها يمكن أن تكون مستعدة وقادرة، حالما تنتهي تشكيلاتها، لتنفيذ اتفاق حول القضايا العالقة التي تقسمها. إلا أن التنافس الحزبي الداخلي يشجع الحزب الديمقراطي الكردستاني على التوصل إلى اتفاقات أحادية مع فصائل سياسية – عسكرية قوية في العاصمة، بدلاً من التفاوض بشكل مشترك مع الاتحاد الوطني الكردستاني للتوصل إلى تسوية مستدامة مع الحكومة المركزية.

لقد كان في المرحلة الأولى من تشكيل الحكومة في بغداد بعض الدروس. بعد انتخابات أيار/مايو 2018، ضغط المسؤولون الأميركيون والإيرانيون على الحزبين الكرديين لاتخاذ موقف لصالح الكتلة الشيعية التي يدعمها كل منهما – على التوالي، كتلة الفتح وكتلة النصر.⁵⁴ مع 46 مقعداً (25 للحزب الديمقراطي الكردستاني و21 للاتحاد الوطني الكردستاني)، كان ينبغي لكتلة كردية أن تكون في موقع قوي لترجيح كفة الميزان الداخلي للشعبة لصالح أي منهما – دور صانع الحكومات الذي لعبته الأحزاب الكردية من قبل في بغداد.⁵⁵ هذه المرة، منعت الانقسامات الداخلية الحزبين من الخروج بجملة موحدة والاستفادة من تقلبهما بشكل حاسم.⁵⁶

بدلاً من ذلك، فإن خسارة الحزب الديمقراطي الكردستاني لمنصب الرئاسة شجع المتشددون في الاتحاد الوطني الكردستاني على السعي للتوصل إلى اتفاقات حول المناطق المتنازع عليها، وحصّة حكومة إقليم كردستان من الموازنة ومبيعات النفط مع كتلة الفتح المدعومة إيرانياً كوسيلة لتعويض خسائره بعد الاستفتاء.⁵⁷

المراسيم الرئاسية صلاحية مهمة على نحو خاص، ولم يستخدمها الرؤساء السابقون بشكل كامل. أصدر مسعود بارزاني بياناً يطعن فيه بإجراء اختيار الرئيس. انظر "A Statement from Barzani on the Nomination Process for the New President of Iraq", Masoud Barzani's official website, 24 September 2018. مسؤول في الاتحاد الوطني الكردستاني مقرب من الرئيس قال: "إن قلقي من مستقبل علاقة برهم صالح بالحزب الديمقراطي الكردستاني أكبر من قلقي من علاقته مع الفصائل العربية والشيعية الكبرى. أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني، بمن فيهم نجبيرفان بارزاني، الذي كان ليرهم علاقة طيبة معه، لم يتواصل معه بعد. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد 28 كانون الثاني/يناير 2019.

⁵⁴ منذ أيار/مايو وحتى مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2018، ظلت القوة السياسية الشيعية عاقلة في مأزق حول تشكيل أكبر كتلة برلمانية، الكتلة التي لها الحق دستورياً بتشكيل الحكومة. حاولت كتلة النصر بزعامة العبادي تشكيل أكبر كتلة مع قوى سياسية شيعية أخرى، الصديريون والحكمة، بدعم من الولايات المتحدة، لكنها واجهت بالتحدي من قبل مجموعات شيعية مدعومة إيرانياً، مثل الفتح ودولة القانون. مسؤول في الاتحاد الوطني الكردستاني قال: "إن يتم تشكيل حكومة دون دعم الفتح أو الصديريين. تمتلك الأولى نقلاً سياسياً إلى جانبها، في حين تستمد الثانية دعمها من الشارع. ينبغي أن يتمكن الأكراد من الاستفادة من أن أمامهما معسكرين شيعيين متنافسين بدلاً من معسكر موحد. لن نقف مع أي منهما إلى أن يكون هناك شيء على الطاولة فيما يتعلق بمطالبتنا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 6 أيلول/سبتمبر 2018.

⁵⁵ عضو في الاتحاد الوطني الكردستاني روى قائلًا: "خلال الصيف ناقشنا مع العبادي دعم كتلته. أعجبنا أن برنامجهم لم يكن طائفيًا. لكن علينا أن نتعامل مع جغرافيا لا نستطيع تغييرها. لدينا 500 كم من الحدود مع إيران، وعلاقات تجارية معها، والحشد [المليشيات العربية الشيعية التي حشدت أصلاً لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية] المنتشر في طوز خورماتو وخاقيين. إذا دعمنا كتلة العبادي، فإن قضية انتشار الحشد في المناطق المتنازع عليها ستظل دون تسوية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 4 أيلول/سبتمبر 2018. أحد مساعدي مسرور بارزاني أضاف قائلًا: "في آب/أغسطس، كانت الولايات المتحدة تضغط علينا للانضمام إلى كتلة العبادي، وتوصلنا نحن والسنة إلى اتفاق مع الفتح على انسحاب الحشد من سهل نينوى. ثم انسحب الحشد جزئياً من ربيعة غرب نينوى. على الأقل، كان بوسع الإيرانيين أن يفوا بتعهداتهم في ذلك الموضوع". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 6 أيلول/سبتمبر 2018.

⁵⁶ توصل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني إلى اتفاق بأن يظلا حياديين في عملية تشكيل الحكومة، وبفعلهما ذلك، كانا لاعيين رئيسيين في تحديد ما إذا كانت الكتلة المدعومة إيرانياً أو أميركياً ستفوز. لو أن أحد الحزبين اتخذ جانب الكتلة التي تفضلها الولايات المتحدة، لأصبح إقليم كردستان عرضة للانتقام من قبل الحشد في المناطق المتنازع عليها، ما سيؤدي إلى تدهور الوضع الأمني في مناطق كردية رئيسية وربما إغلاق الحدود الحيوية مع إيران. بالمقابل، فإن اتفاقاً مع القوى الشيعية المدعومة إيرانياً كان من شأنه تيسير انسحاب تفاوضي للحشد من المناطق المتنازع عليها. لكنه كان سيعزز نفوذ إيران أكثر في باقي أنحاء العراق، ما سيعرض للخطر الجيش الأميركي والدعم الاقتصادي لحكومة إقليم كردستان. عضو في الاتحاد الوطني الكردستاني قال: "الولايات المتحدة تدرّب 45,000 من أفراد البشمركة وتقدم أموالاً لتحقيق الاستقرار. لا نريد أن نخسر ذلك. الإيرانيون، من ناحية أخرى، على حدودنا مباشرة، ويمكنهم إثارة المظاهرات في السليمانية، أو إغلاق الحدود أو نقل مليشياتهم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 5 أيلول/سبتمبر 2018.

⁵⁷ على سبيل المثال، أصدر مجلس النواب قانون الموازنة في 23 كانون الثاني/يناير 2019 وهو لصالح الأكراد. طبقاً للقانون الجديد، ستستمر بغداد بتغطية رواتب موظفي القطاع العام والبشمركة في إقليم كردستان حتى عندما لا تقدم حكومة إقليم كردستان مساهمتها المتفق عليها والمكونة من 250,000 برميل يومياً من الصادرات النفطية من الإقليم. انظر "New budget hikes", *Iraq Oil Report*, 25 January 2019. قيل أيام فقط من الموافقة على قانون الموازنة، قال أحد أعضاء مجلس النواب عن الاتحاد الوطني الكردستاني والعضو في لجنة المالية: "كنا [الاتحاد الوطني الكردستاني] نحاول إتمام اتفاق مع كتلة الفتح المدعومة إيرانياً بحيث يصوتون لصالح قانون الموازنة. كما أن من مصلحة إيران أيضاً أن يظل الحزب الديمقراطي الكردستاني قوياً وأن يتمكن كلا الحزبين من الاستمرار في دفع الرواتب. على هذا النحو ستظل

يمكن لمثل هذه المقاربة أن تمنح إقليم كردستان مكاسب سريعة فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها والعائدات، لكنها ستكون هشة، لأنها تقتصر على دعم الحكومة. بدلاً من مأسسة العلاقات بين بغداد وأربيل من خلال السعي إلى تسوية حول القضايا العالقة، فإن هذه الاتفاقات التي تجرى خلف الكواليس تعتمد على العلاقات الشخصية بين شخصيات في الحزب الديمقراطي الكردستاني والسياسيين الشيعية، وبالتالي يمكن عكسها في أي وقت. علاوة على ذلك، فإن هذه الصفقات تعمق الانقسام بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وتضعف قدرة حكومة إقليم كردستان على الانخراط في مفاوضات مع بغداد.

يتضح أحد المؤشرات على استمرار هذه اللعبة في فشل الأحزاب الكردية في الاتفاق على مرشح لوزارة العدل، وهو منصب حصلوا عليه كجزء من تشكيل حكومة قائمة على قوتهم الانتخابية.⁵⁸ كما أن مقاربة الحزب الديمقراطي الكردستاني تقوض بغداد بوصفها نظيراً فعالاً في المفاوضات مع أربيل وذلك عبر تعزيز قوة الفصائل السياسية التي تعتمد عليها الحكومة أصلاً في بقائها. إذا كان بوسع حكومة مركزية ضعيفة أن تقدم مزايا قصيرة الأجل للأكراد، فإنها أيضاً تمتلك قدرات أضعف على تقديم تسويات مستدامة حول المناطق المتنازع عليها والعائدات النفطية.

ج. إعادة السياسة إلى حلقة فاضلة

توفر تداعيات الاستفتاء فرصاً لتسوية الصراع ينبغي اغتنامها، كما تطرح مخاطر بتجدد المواجهات ينبغي تحاشيها. ينبغي على الجهات الفاعلة الدولية، وخاصة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، الاستفادة من إعادة انخراط الأكراد في حوار مع بغداد وذلك بتكليف مسؤولين كبار بمهمة التوسط للتوصل إلى اتفاق بشأن المناطق المتنازع عليها. ويمكن القول إن الرهانات لم تكن أبداً أكثر ملاءمة مما هي الآن.⁵⁹ إن مقاربة سياسية ناجحة ستجعل المفاوضات بين أربيل وبغداد أولوية في العامين القادمين. كما أنها ستأخذ في الحسبان الاعتماد المتبادل بين التوازن بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في أربيل وإعادة الانخراط مع بغداد.

لو خففت الولايات المتحدة من خطابها التصعيدي ضد إيران، ورمت بثقلها وراء تجدد الشراكة الاستراتيجية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وشجعت التوصل إلى مصالحة كردية مع بغداد، فإن نفوذها في العملية السياسية في العراق قد يتعزز من خلال تحالفها مع الأكراد. في ظل هذه الظروف، تبدو الفرص جيدة في أن يتمكن الإصلاحيون في الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني من النجاح في صياغة شراكة عملية، بدلاً من الوقوع ضحية لسياسات فرق تسد في العاصمة، وتيسير حل مستدام للمناطق المتنازع عليها.

سيستفيد النجاح في بغداد من الاستقرار في أربيل. إن تعزيز الإجماع بين الأحزاب والتماسك الحزبي الداخلي سيساعد في هذا الصدد وينبغي تشجيعه طالما أنه يهدف إلى إعادة تأسيس الآليات الرقابية على السلطة التنفيذية في الإقليم ودعم التعاون بين الشخصيات الإصلاحية، من أي حزب كانت، الملتزمة بالتوصل إلى تسوية تفاوضية مع بغداد. ويمكن لعملية تفاوضية تقودها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بين أربيل وبغداد أن تساعد في التوصل إلى تسوية تكون أكثر استدامة من الصفقات السياسية المحددة التي تستند على مجرد تبادل المنافع بين شخصيات حزبية بمفردها.

في غياب المساءلة في حكومة إقليم كردستان أو في الأحزاب الكردية، من المرجح أن يؤدي الدعم الاقتصادي والعسكري الخارجي لإقليم كردستان إلى تعزيز قوة الشخصيات الحزبية غير الملتزمة بالإصلاح والمعتادة على قمع المعارضة بشدة. ولذلك ينبغي على الشركاء الدوليين لحكومة إقليم كردستان، والذين أنفقوا بسخاء أصلاً على الشراكة العسكرية والأمنية، أن يستثمروا أيضاً في استعادة الآليات الرقابية

كردستان مستقرة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 19 كانون الثاني/يناير 2019. أحد كوادر الحزب الوطني الكردستاني كان له وجهة نظر أخرى: "يبدو قانون الموازنة محايياً للأكراد، لكن الشيطان يكمن في التفاصيل، سنتمكن من تغطية رواتب موظفي القطاع العام فقط إذا سمحت بغداد لنا بالاستمرار بتصدير النفط بشكل مستقل دون تقديم العائدات للخرانة عن 25,000 برميل تصدروها يومياً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 3 شباط/فبراير 2019. مسؤول أممي في بغداد أشار إلى أنه: "ما سيفيد الأكراد هو الاستثمار في إصدار تشريع ينظم حصة ثابتة من الموازنة للإقليم، وبالتالي لا يكون عليهم إعادة التفاوض على الحصة مع بغداد كل سنة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 31 كانون الثاني/يناير 2019.

⁵⁸ أحد المشرعين عن كتلة دولة القانون بزعامة المالكي قال: "لا أحد [في بغداد] يريد توحد الحزبين الكرديين. الجميع يخشون من أن هذا سيؤدي إلى استفتاء آخر". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، 30 كانون الثاني/يناير 2019. في أواسط آذار/مارس، كان منصب وزير العدل ما يزال موضع تنافس بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

⁵⁹ مجموعة الأزمات، إعادة إحياء وساطة الأمم المتحدة بشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها في العراق، مرجع سابق.

في النظام السياسي للإقليم (البرلمان، والجهاز القضائي، والهيئات المستقلة) وفي تعزيز قوة المجتمع المدني، الذي يمكنه أن يبقي الشخصيات الإصلاحية قوية بما يكفي لمتابعة عملية الإصلاح داخل كردستان وإعادة إحياء التعاون بين الحزبين. إن تجديد الشراكة الاستراتيجية في إقليم كردستان أمر جوهري لكي يتمكن الحزبان من الانخراط بفعالية مع بغداد. إن الشخصيات الإصلاحية في السياسة الكردية غالباً ما تكون تلك التي تتمتع بأفضل العلاقات مع الحكومة المركزية وهي الأكثر التزاماً بإيجاد علاقات عمل جديدة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني داخل الإقليم.

IV. الخلاصة

سيتمتع المسار المستقبلي لكردستان العراق بدرجة كبيرة على حصيلة التنافس بين القيادات، وبالنظر إلى الديناميكيات الراهنة، من المرجح أن تتعزز قوة الشخصيات المتشددة على حساب الإصلاحيين. ومن شأن هذه الحصيلة أن تطلق حلقة مفرغة ستؤدي إلى المزيد من تضيق المجال أمام التمثيل السياسي في إقليم كردستان وتقوض الجهود للتوصل إلى حل مستدام للقضايا العالقة بين أربيل وبغداد. كما يمكن أن تشكل عاملاً يسهم في التنشيط السياسي الذي سيحول العراق أكثر من قبل إلى منصة انطلاق للتنافس الإقليمي المتنامي بين إيران والولايات المتحدة.

من المحتم أن يسهم الخطاب التصعيدي للإدارة الأميركية حيال إيران في هذه الحلقة المفرغة. ومن المرجح أن تؤدي ممارسة أقصى درجات الضغط على إيران إلى حالة استقطاب في المشهد السياسي العراقي ووجود كتل متنافسة، الأمر الذي سيثقل حكومة بغداد ويدفع المتشددين في الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني إلى التوصل إلى اتفاقات أحادية بشأن المناطق المتنازع عليها وتقاسم العائدات، بينما يقلص المساحة أمام التفاوض على حل دائم لهذه القضايا المتأزمة.⁶⁰

إذا ظل الولاء العائلي والرعاية والمحسوبية هي المبادئ الناظمة للسياسة الكردية، قد لا يكون أمام الشخصيات الإصلاحية خيار سوى الشروع في اللعب بنفس القواعد، والسعي إلى تقديم الرعاية بأنفسها، خشية أن يتم تهيمشها. ومع تمكين المتشددين، سيكون من الصعب على الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني التوصل إلى شراكة استراتيجية فعالة. بدلاً من ذلك، قد يحاول قادة الحزبين استخدام اعتمادهم على القوى الإقليمية للانتصار في الصراعات مع خصومهم المحليين داخل وخارج الحزب. لقد دفع الأكراد في معظم الأحيان ثمن وقوعهم وسط الخصومات الإقليمية والدولية بسبب انقساماتهم الحزبية الداخلية. وكانت نتيجة مثل هذا التشابك دائماً المزيد من التنشيط الداخلي والهشاشة. هذه المرة، سيرفض هذا للخطر إنجازات جيل سعى إلى الحصول على إقليم ذو حكم ذاتي بدرجة من التمثيل السياسي الحقيقي، والرخاء الاقتصادي النسبي والسلم الاجتماعي.

أربيل/بروكسل، 27 آذار/مارس 2019

⁶⁰ لقد بدت الإدارة الأميركية منقسمة أحياناً حيال المقاربة التي ستتبعها. المبعوث الأميركي الخاص السابق إلى التحالف الذي يحارب تنظيم الدولة الإسلامية، بريت ماكغورك، بدأ أنه يفضل تخفيف اللهجة المعادية لإيران في واشنطن. إلا أن مسؤولي مجلس الأمن القومي دعموا التصعيد، ربما في إساءة لتقدير مدى النفوذ الذي تتمتع به الولايات المتحدة في العراق والتقليل من شأن رد الفعل المحتمل. مسؤول أميركي يختلف مع المسار التصعيدي قال: "إن ضغطنا على إيران يقلص نفوذنا في العملية السياسية في العراق. إذا أضاف الكونغرس مجموعات شيعية موالية لإيران إلى قائمة الإرهاب و/أو فرض عقوبات عليها، فإن ذلك سيحدث أثراً عكسياً على قدرتنا على الحوار مع العراقيين والتأثير في العملية السياسية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، تشرين الأول/أكتوبر 2018.

الملحق أ: خريطة العراق



الملحق ب: عن مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقارنة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صنّاع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيسوتش* وهي نشرة شهرية تقدم الإنذار المبكر وتحديثاً واضحاً ومنتظماً حول وضع ما يصل إلى 70 حالة صراع فعلي أو محتمل في سائر أنحاء العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت: www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صنّاع السياسات في سائر أنحاء العالم. يرأس مجموعة الأزمات النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللورد مارك مالوخ – براون.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، روبرت مالي، باشر مهام منصبه في 1 كانون الثاني/يناير 2018. شغل مالي سابقاً منصب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات؛ وكان آخر منصب شغله هو منصب المساعد الخاص للرئيس الأميركي السابق باراك أوباما ومستشاره رفيع المستوى لشؤون الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومنسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا والخليج. كما عمل في الماضي كمساعد خاص للرئيس بل كلينتون للشؤون الإسرائيلية-ال فلسطينية.

يوجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في سبعة مواقع أخرى هي: بوغوتا، وداكار، واسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها وجود في المواقع الآتية: أبوجا، والجزائر، وبانكوك، وبيرت، وكراكاس، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، وهونغ كونغ، والقدس، وجوهانسبورغ، وجوبا، ومكسيكو سيتي، ونيودلهي، والرباط، وتبليسي، وتورنت، وطرابلس، وتونس، ويانغون.

تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والصناديق والمبتدعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، الوكالة النمساوية للتنمية، وزارة الخارجية الدنماركية، وزارة الشؤون الخارجية الهولندية، صندوق أمانة طوارئ الاتحاد الأوروبي لأفريقيا، وآلية الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الاستقرار والسلام، وزارة الخارجية الفنلندية، وكالة التنمية الفرنسية، وزارة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، وزارة الخارجية الأيسلندية، وكالة المساعدات الأيرلندية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وزارة خارجية ليختنشتاين، وزارة خارجية اللوكسمبورغ، ووزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، وزارة التنمية الدولية البريطانية، وزارة الخارجية القطرية، وزارة الشؤون الخارجية السويدية، وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، ومؤسسة تشارلز كوخ، ومؤسسة هنري لوس، ومؤسسة جون د. وكاترين ت. ماك آرثر، ومؤسسة كوريا، ومؤسسة أوبن سوسيتي، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش ستيفتونغ، ومؤسسة الإخوان روكفلر، ومؤسسة يونيكوربا، ومؤسسة ويلسبرينغ الإنسانية.

الملحق ج: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ العام 2016

Special Reports

Exploiting Disorder: al-Qaeda and the Islamic State, Special Report N°1, 14 March 2016 (also available in Arabic and French).

Seizing the Moment: From Early Warning to Early Action, Special Report N°2, 22 June 2016.

Counter-terrorism Pitfalls: What the U.S. Fight against ISIS and al-Qaeda Should Avoid, Special Report N°3, 22 March 2017.

Israel/Palestine

How to Preserve the Fragile Calm at Jerusalem's Holy Esplanade, Middle East Briefing N°48, 7 April 2016 (also available in Arabic and Hebrew).

Israel/Palestine: Parameters for a Two-State Settlement, Middle East Report N°172, 28 November 2016 (also available in Arabic).

Israel, Hizbollah and Iran: Preventing Another War in Syria, Middle East Report N°182, 8 February 2018 (also available in Arabic).

Averting War in Gaza, Middle East Briefing N°60, 20 July 2018 (also available in Arabic).

Rebuilding the Gaza Ceasefire, Middle East Report N°191, 16 November 2018 (also available in Arabic).

Iraq/Syria/Lebanon

Arsal in the Crosshairs: The Predicament of a Small Lebanese Border Town, Middle East Briefing N°46, 23 February 2016 (also available in Arabic).

Russia's Choice in Syria, Middle East Briefing N°47, 29 March 2016 (also available in Arabic).

Steps Toward Stabilising Syria's Northern Border, Middle East Briefing N°49, 8 April 2016 (also available in Arabic).

Fight or Flight: The Desperate Plight of Iraq's "Generation 2000", Middle East Report N°169, 8 August 2016 (also available in Arabic).

Hizbollah's Syria Conundrum, Middle East Report N°175, 14 March 2017 (also available in Arabic and Farsi).

Fighting ISIS: The Road to and beyond Raqqa, Middle East Briefing N°53, 28 April 2017 (also available in Arabic).

The PKK's Fateful Choice in Northern Syria, Middle East Report N°176, 4 May 2017 (also available in Arabic).

Oil and Borders: How to Fix Iraq's Kurdish Crisis, Middle East Briefing N°55, 17 October 2017 (also available in Arabic).

Averting Disaster in Syria's Idlib Province, Middle East Briefing N°56, 9 February 2018 (also available in Arabic).

Winning the Post-ISIS Battle for Iraq in Sinjar, Middle East Report N°183, 20 February 2018 (also available in Arabic).

Saudi Arabia: Back to Baghdad, Middle East Report N°186, 22 May 2018 (also available in Arabic).

Keeping the Calm in Southern Syria, Middle East Report N°187, 21 June 2018 (also available in Arabic).

Iraq's Paramilitary Groups: The Challenge of Rebuilding a Functioning State, Middle East Report N°188, 30 July 2018 (also available in Arabic).

How to Cope with Iraq's Summer Brushfire, Middle East Briefing N°61, 31 July 2018.

Saving Idlib from Destruction, Middle East Briefing N°63, 3 September 2018 (also available in Arabic).

Prospects for a Deal to Stabilise Syria's North East, Middle East Report N°190, 5 September 2018 (also available in Arabic).

Reviving UN Mediation on Iraq's Disputed Internal Boundaries, Middle East Report N°194, 14 December 2018 (also available in Arabic).

Avoiding a Free-for-all in Syria's North East, Middle East Briefing N°66, 21 December 2018 (also available in Arabic).

Lessons from the Syrian State's Return to the South, Middle East Report N°196, 25 February 2019 (also available in Arabic).

North Africa

Tunisia: Transitional Justice and the Fight Against Corruption, Middle East and North Africa Report N°168, 3 May 2016 (also available in Arabic and French).

Jihadist Violence in Tunisia: The Urgent Need for a National Strategy, Middle East and North Africa Briefing N°50, 22 June 2016 (also available in French and Arabic).

The Libyan Political Agreement: Time for a Reset, Middle East and North Africa Report N°170, 4 November 2016 (also available in Arabic).

Algeria's South: Trouble's Bellwether, Middle East and North Africa Report N°171, 21 November 2016 (also available in Arabic and French).

Blocked Transition: Corruption and Regionalism in Tunisia, Middle East and North Africa Report N°177, 10 May 2017 (only available in French and Arabic).

How the Islamic State Rose, Fell and Could Rise Again in the Maghreb, Middle East and North Africa Report N°178, 24 July 2017 (also available in Arabic and French).

- How Libya's Fezzan Became Europe's New Border*, Middle East and North Africa Report N°179, 31 July 2017 (also available in Arabic).
- Stemming Tunisia's Authoritarian Drift*, Middle East and North Africa Report N°180, 11 January 2018 (also available in French and Arabic).
- Libya's Unhealthy Focus on Personalities*, Middle East and North Africa Briefing N°57, 8 May 2018.
- Making the Best of France's Libya Summit*, Middle East and North Africa Briefing N°58, 28 May 2018 (also available in French).
- Restoring Public Confidence in Tunisia's Political System*, Middle East and North Africa Briefing N°62, 2 August 2018 (also available in French and Arabic).
- After the Showdown in Libya's Oil Crescent*, Middle East and North Africa Report N°189, 9 August 2018 (also available in Arabic).
- Breaking Algeria's Economic Paralysis*, Middle East and North Africa Report N°192, 19 November 2018 (also available in Arabic and French).
- Iran/Yemen/Gulf**
- Yemen: Is Peace Possible?*, Middle East Report N°167, 9 February 2016 (also available in Arabic).
- Turkey and Iran: Bitter Friends, Bosom Rivals*, Middle East Briefing N°51, 13 December 2016 (also available in Farsi).
- Implementing the Iran Nuclear Deal: A Status Report*, Middle East Report N°173, 16 January 2017 (also available in Farsi).
- Yemen's al-Qaeda: Expanding the Base*, Middle East Report N°174, 2 February 2017 (also available in Arabic).
- Instruments of Pain (I): Conflict and Famine in Yemen*, Middle East Briefing N°52, 13 April 2017 (also available in Arabic).
- Discord in Yemen's North Could Be a Chance for Peace*, Middle East Briefing N°54, 11 October 2017 (also available in Arabic).
- The Iran Nuclear Deal at Two: A Status Report*, Middle East Report N°181, 16 January 2018 (also available in Arabic and Farsi).
- Iran's Priorities in a Turbulent Middle East*, Middle East Report N°184, 13 April 2018 (also available in Arabic).
- How Europe Can Save the Iran Nuclear Deal*, Middle East Report N°185, 2 May 2018 (also available in Persian and Arabic).
- Yemen: Averting a Destructive Battle for Hodeida*, Middle East Briefing N°59, 11 June 2018.
- The Illogic of the U.S. Sanctions Snapback on Iran*, Middle East Briefing N°64, 2 November 2018 (also available in Arabic).
- The United Arab Emirates in the Horn of Africa*, Middle East Briefing N°65, 6 November 2018 (also available in Arabic).
- How to Halt Yemen's Slide into Famine*, Middle East Report N°193, 21 November 2018 (also available in Arabic).
- On Thin Ice: The Iran Nuclear Deal at Three*, Middle East Report N°195, 16 January 2019 (also available in Farsi and Arabic).

الملحق د: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

CHAIR

Lord (Mark) Malloch-Brown

Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme

PRESIDENT & CEO

Robert Malley

Former White House Coordinator for the Middle East, North Africa and the Gulf region

OTHER TRUSTEES

Fola Adeola

Founder and Chairman, FATE Foundation

Hushang Ansary

Chairman, Parman Capital Group LLC; Former Iranian Ambassador to the U.S. and Minister of Finance and Economic Affairs

Carl Bildt

Former Prime Minister and Foreign Minister of Sweden

Emma Bonino

Former Foreign Minister of Italy and European Commissioner for Humanitarian Aid

Cheryl Carolus

Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the African National Congress (ANC)

Maria Livanos Cattau

Former Secretary General of the International Chamber of Commerce

Ahmed Charai

Chairman and CEO of Global Media Holding and publisher of the Moroccan weekly *L'Observateur*

Nathalie Delapalme

Executive Director and Board Member at the Mo Ibrahim Foundation

Alexander Downer

Former Australian Foreign Minister and High Commissioner to the United Kingdom

Sigmar Gabriel

Former Minister of Foreign Affairs and Vice Chancellor of Germany

Robert Fadel

Former Member of Parliament in Lebanon; Owner and Board Member of the ABC Group

Frank Giustra

President & CEO, Fiore Group; Founder, Radcliffe Foundation

Hu Shuli

Editor-in-Chief of Caixin Media; Professor at Sun Yat-sen University

Mo Ibrahim

Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

Yoriko Kawaguchi

Former Foreign Minister of Japan; former Environment Minister

Wadah Khanfar

Co-Founder, Al Sharq Forum; former Director General, Al Jazeera Network

Nasser al-Kidwa

Chairman of the Yasser Arafat Foundation; Former UN Deputy Mediator on Syria

Bert Koenders

Former Dutch Minister of Foreign Affairs and Under-Secretary-General of the United Nations

Andrey Kortunov

Director General of the Russian International Affairs Council

Ivan Krastev

Chairman of the Centre for Liberal Strategies (Sofia); Founding Board Member of European Council on Foreign Relations

pTzipi Livni

Former Foreign Minister and Vice Prime Minister of Israel

Helge Lund

Former Chief Executive BG Group (UK) and Statoil (Norway)

Susana Malcorra

Former Foreign Minister of Argentina

William H. McRaven

Retired U.S. Navy Admiral who served as 9th Commander of the U.S. Special Operations Command

Shivshankar Menon

Former Foreign Secretary of India; former National Security Adviser

Naz Modirzadeh

Director of the Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict

Saad Mohseni

Chairman and CEO of MOBY Group

Marty Natalegawa

Former Minister of Foreign Affairs of Indonesia, Permanent Representative to the UN, and Ambassador to the UK

Ayo Obe

Chair of the Board of the Gorée Institute (Senegal); Legal Practitioner (Nigeria)

Meghan O'Sullivan

Former U.S. Deputy National Security Adviser on Iraq and Afghanistan

Thomas R. Pickering

Former U.S. Under-Secretary of State and Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

Ahmed Rashid

Author and Foreign Policy Journalist, Pakistan

Juan Manuel Santos Calderón

Former President of Colombia; Nobel Peace Prize Laureate 2016

Wendy Sherman

Former U.S. Under Secretary of State for Political Affairs and Lead Negotiator for the Iran Nuclear Deal

Ellen Johnson Sirleaf

Former President of Liberia

Alexander Soros

Deputy Chair of the Global Board, Open Society Foundations

George Soros

Founder, Open Society Foundations and Chair, Soros Fund Management

Jonas Gahr Støre

Leader of the Labour Party and Labour Party Parliamentary Group; former Foreign Minister of Norway

Jake Sullivan

Former Director of Policy Planning at the U.S. Department of State, Deputy Assistant to President Obama, and National Security Advisor to Vice President Biden

Lawrence H. Summers

Former Director of the U.S. National Economic Council and Secretary of the U.S. Treasury; President Emeritus of Harvard University

Helle Thorning-Schmidt

CEO of Save the Children International; former Prime Minister of Denmark

Wang Jisi

Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; President, Institute of International and Strategic Studies, Peking University

PRESIDENT'S COUNCIL

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

CORPORATE	INDIVIDUAL	
BP	(5) Anonymous	Stephen Robert
Shearman & Sterling LLP	Scott Bessent	Luděk Sekyra
Statoil (U.K.) Ltd.	David Brown & Erika Franke	Alexander Soros
White & Case LLP	Herman De Bode	Ian R. Taylor

INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

CORPORATE	INDIVIDUAL	
Anonymous	(3) Anonymous	Faisal Khan
APCO Worldwide Inc.	Mark Bergman	Cleopatra Kitti
Atlas Copco AB	Stanley Bergman & Edward Bergman	Michael & Jackie Lambert
Chevron		Samantha Lasry
Edelman UK	David & Katherine Bradley	Leslie Lishon
Eni	Eric Christiansen	Malcolm Hewitt Wiener Foundation
HSBC Holdings Plc	Sam Englehardt	The New York Community Trust – Lise Strickler & Mark Gallogly Charitable Fund
MetLife	The Edelman Family Foundation	The Nommontu Foundation
Noble Energy	Seth & Jane Ginns	Brian Paes-Braga
RBC Capital Markets	Ronald Glickman	Kerry Propper
Shell	David Harding	Duco Sickinghe
	Geoffrey R. Hoguet & Ana Luisa Ponti	Nina K. Solarz
	Geoffrey Hsu	Clayton E. Swisher
	David Jannetti	Enzo Viscusi

AMBASSADOR COUNCIL

Rising stars from diverse fields who contribute their talents and expertise to support Crisis Group's mission.

Amy Benziger	Lindsay Iversen	Nidhi Sinha
Tripp Callan	Azim Jamal	Chloe Squires
Kivanc Cubukcu	Arohi Jain	Leeanne Su
Matthew Devlin	Christopher Louney	Bobbi Thomason
Victoria Ergolavou	Matthew Magenheimer	AJ Twombly
Noa Gafni	Madison Malloch-Brown	Dillon Twombly
Christina Bache	Megan McGill	Annie Verderosa
Lynda Hammes	Hamesh Mehta	Zachary Watling
Jason Hesse	Tara Opalinski	Grant Webster
Dalí ten Hove	Perfecto Sanchez	

SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

Martti Ahtisaari Chairman Emeritus	Christoph Bertram	Aleksander Kwasniewski
	Lakhdar Brahimi	Ricardo Lagos
George Mitchell Chairman Emeritus	Kim Campbell	Joanne Leedom-Ackerman
	Jorge Castañeda	Todung Mulya Lubis
Gareth Evans President Emeritus	Joaquim Alberto Chissano	Graça Machel
	Victor Chu	Jessica T. Mathews
Kenneth Adelman	Mong Joon Chung	Miklós Németh
Adnan Abu-Odeh	Sheila Coronel	Christine Ockrent
HRH Prince Turki al-Faisal	Pat Cox	Timothy Ong
Celso Amorim	Gianfranco Dell'Alba	Roza Otunbayeva
Óscar Arias	Jacques Delors	Olara Otunnu
Richard Armitage	Alain Destexhe	Lord (Christopher) Patten
Diego Arria	Mou-Shih Ding	Surin Pitsuwan
Zainab Bangura	Uffe Ellemann-Jensen	Fidel V. Ramos
Nahum Barnea	Stanley Fischer	Olympia Snowe
Kim Beazley	Carla Hills	Javier Solana
Shlomo Ben-Ami	Swanee Hunt	
	Wolfgang Ischinger	